التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2024 - 2025

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025–2024

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2024–2025

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2026م – 1447هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-069-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

د. أديب زيادة

أ. د. سامي العريان

أ. معين الطاهر

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

د. رائد محمد حلّس

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. سامح محمد سنجر

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عاطف إسحق الجولاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة

شَهِدَ الشعب الفلسطيني خلال سنتَي 2024–2025 تصعيداً غير مسبوق في حجم وعمق العدوان الإسرائيلي، بلغ ذروته في حرب إبادة جماعية شُنّت على قطاع غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، اتّسمت بتدمير شامل للبنية التحتية الحيوية، وإبادة جماعية للسكان المدنيين، واستهداف مباشر لمقوّمات العيش الأساسية بما في ذلك المساكن، والمؤسسات التعليمية والصحية، والقطاعات الاقتصادية المُنتجة. ورافقت هذه الحرب سياسة تجويع ممنهجة وحصار خانق حوّلا القطاع إلى بيئة كارثية تهدّد الوجود الإنساني برمّته.

وفي المقابل، لم تكن الضفة الغربية بمنأى عن هذه التطورات؛ فقد شَهِدَت خلال الفترة ذاتها تصعيداً عدوانياً واسعاً، تمثَّل في تكثيف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتقييد الحركة، وشنّ حملات اعتقال واسعة، إلى جانب استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية، مما أدى إلى تعميق أزمة الفلسطينيين هناك وتدهور أوضاعهم المعيشية.

يحاول هذا الفصل أن يقدّم صورة إحصائية محدَّثة حول الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب وسياسات الاحتلال. ويُضاف إلى التحديات القائمة أنّ نصف الشعب الفلسطيني تقريباً يعيش تحت الاحتلال والحصار في أرضه التاريخية، بينما النصف الآخر ما يزال يعاني حياة اللجوء والتشرّد في المنافي. وعلى الرغم من هذه المعطيات الصعبة، فقد جرى توظيف البيانات الرسمية المتاحة، خصوصاً الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤسسات السلطة الوطنية، إلى جانب تقارير المنظمات الدولية، من أجل الوصول إلى صورة أقرب ما تكون إلى الدقة والموضوعية.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيُركّز على دراسة الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتَي 2024–2025، مسلّطاً الضوء على التحولات البنيوية التي فرضتها الحرب، ومستعرضاً حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، مع محاولة استشراف انعكاساتها على مستقبل التنمية والقدرة الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة، استناداً إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أنّ عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2025 نحو 15.49 مليون فلسطيني، مقارنة بنحو 14.89 مليون فلسطيني نهاية سنة 2024، أي بزيادة نسبتها 4.06% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2025، يتوزّع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، ويُقدَّر عددهم بنحو 7.412 ملايين نسمة، بما يشكّل نحو 47.9% من إجمالي الفلسطينيين في العالم. ويتوزّع هؤلاء بواقع 5.557 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 35.9% من إجمالي الفلسطينيين في العالم، في حين يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت سنة 1948 "إسرائيل" بنحو 1.855 مليون نسمة، أي ما نسبته 12% من إجمالي الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 2/1).

أمّا الفلسطينيون في الشتات، فيُقدَّر عددهم بنحو 8.077 ملايين نسمة في نهاية سنة 2025، مشكّلين نحو 52.1% من إجمالي الفلسطينيين في العالم. ووفق المعطيات المتوفرة لدى باحثي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الأردن (وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية) بنحو 4.878 ملايين نسمة في نهاية سنة 2025، أي ما نسبته 31.5% من الفلسطينيين في العالم، ونحو 60.4% من فلسطينيي الشتات. كما يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في بقية الدول العربية بنحو 1.941 مليون نسمة، بما يشكّل نحو 12.5% من إجمالي الفلسطينيين في العالم، حيث يتركّز معظمهم في الدول العربية المجاورة، ولا سيّما لبنان وسورية ودول الخليج العربي ومصر (انظر جدول 2/1).

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الدول الأجنبية بنحو 1.259 مليون نسمة، أي ما نسبته 8.1% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. ويتركّز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وبقية دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام تُمثّل تقديرات غير محدّثة، وقد تفتقر إلى الدقة المطلقة. إذ إن الأخذ بالحسبان أعداد الفلسطينيين الذين غادروا الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية—وخصوصاً من دول الطوق ودول الخليج وليبيا—إضافة إلى المهاجرين من فلسطين نفسها إلى مختلف دول العالم، يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في التقديرات السابقة لأعداد الفلسطينيين في الخارج. فعلى سبيل المثال، تشير بعض التقديرات[1] إلى أنّ عدد الفلسطينيين في أمريكا الجنوبية يتجاوز 600 ألف نسمة، منهم نحو 300 ألف نسمة في تشيلي

على الأقل. أما عدد الفلسطينيين في أوروبا فيتراوح بين 350 و400 ألف نسمة، وفي أمريكا الشمالية بين 300 و350 ألف نسمة، بينما لا يقل عددهم في بقية دول العالم عن 100 ألف نسمة. وبناءً على هذه المعطيات، يتراوح عدد الفلسطينيين في بقية دول العالم خارج فلسطين والعالم العربي بين 1.35 و1.45 مليون نسمة، أي بما يزيد بنحو 90–190 ألف نسمة عن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وعليه، تبرز أمام الباحثين والمتخصصين مهمة علمية شاقة لكنها ضرورية، تتمثّل في السعي إلى التوصل إلى تقديرات أكثر دقة وموثوقية لأعداد الفلسطينيين في العالم، استناداً إلى منهجيات إحصائية محدثّة ومصادر بيانات متعددة.

جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2024 و2025 (بالألف نسمة)[2]

مكان الإقامة		2024		2025	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,360.6	22.6	3,430.1	22.1
	قطاع غزة	2,129.7	14.3	2,127	13.7
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,793.4	12	1,855.4	12
مجموع فلسطينيي الداخل		**7,283.7**	**48.9**	**7,412.4**	**47.9**
الأردن**		4,786.7	32.2	4,877.6	31.5
الدول العربية الأخرى		1,617.9	10.9	1,940.8	12.5
الدول الأجنبية		1,197.5	8	1,258.7	8.1
فلسطينيو الخارج		**7,602.1**	**51.1**	**8,077.1**	**52.1**
المجموع الكلي		**14,885.8**	**100**	**15,489.6**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948، فالأعداد لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أنّ عدد الفلسطينيين العرب في فلسطين المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 2.147 مليون نسمة لسنة 2025، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي يبلغ نحو 405 آلاف وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإنّ العدد يصبح نحو 1.74 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2024 والتي تتراوح بين 3.1% و1.9%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية 2025 (%)

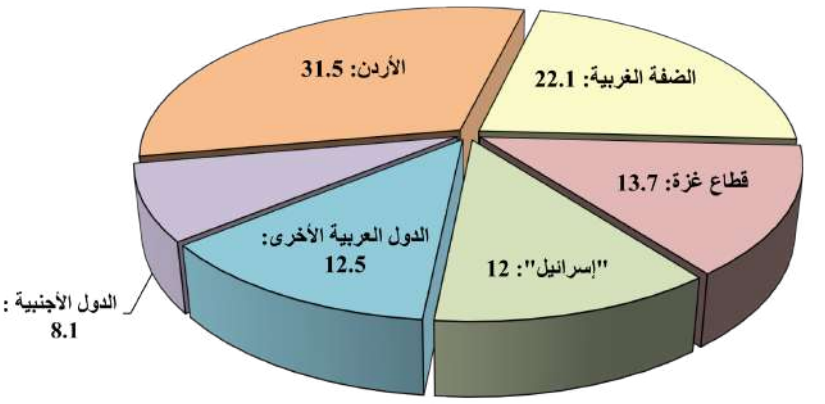

أما في نهاية سنة 2024، فقد بلغ عدد الفلسطينيين في العالم، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 14.89 مليون نسمة، منهم 5.49 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.793 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنةً بـ 7.602 مليون فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.787 ملايين في الأردن، و1.618 مليون في باقي الدول العربية. أما عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية فقد بلغ نحو 1.197 مليون نسمة (انظر جدول 2/1).

2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2025 بنحو 5.557 ملايين نسمة، بواقع 3.43 ملايين نسمة في الضفة الغربية بما نسبته 61.7% من العدد الإجمالي، و2.127 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة 38.3%. ويعكس هذا التوزيع تحقيق معدل نمو سكاني سنوي قدره 1.2%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 5.49 ملايين في نهاية سنة 2024.

ويعود النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة أساساً إلى الزيادة في عدد سكان الضفة الغربية، إذ ارتفع عددهم من نحو 3.36 ملايين نسمة نهاية سنة 2024 إلى قرابة 3.43 ملايين نسمة نهاية سنة 2025. وفي المقابل، تراجع عدد سكان قطاع غزة من نحو 2.129 مليون نسمة نهاية سنة 2024 إلى نحو 2.127 مليون نسمة نهاية سنة 2025، وذلك نتيجة حرب الإبادة الجماعية التي تعرّض لها القطاع وما خلّفته من تداعيات ديموجرافية عميقة، حيث سُجِّل انخفاض فعلي

في عدد السكان قُدِّر بنحو 254 ألف فلسطيني، أي ما يعادل تراجعاً نسبته 10.6% خلال سنة 2025 مقارنةً بتقديرات ما قبل الحرب.[3]

كما ويُفسَّر التراجع الحاد في عدد سكان قطاع غزة في سنة 2025 في ضوء الخسائر البشرية الواسعة وحركة النزوح القسري الناتجتَيْن عن حرب الإبادة الجماعية التي تعرّض لها القطاع. ووفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استُشهد 70,942 فلسطينياً في قطاع غزة، من بينهم 18,592 طفلاً و12,400 امرأة، إضافة إلى نحو 11 ألف مفقود، فيما أُصيب قرابة 171,195 مواطناً حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2025. كما غادر القطاع أكثر من 100 ألف فلسطيني منذ بداية العدوان الإسرائيلي الغاشم والمتواصل منذ السابع من أكتوبر 2023، الأمر الذي أسهم بصورة مباشرة في تعميق التحولات الديموجرافية التي شهدها قطاع غزة في نهاية سنة 2025.[4]

أما بالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2025، فيجدر التنويه إلى أنّ التوزيع المتعلّق في محافظات قطاع غزة أدناه هو توزيع افتراضي، حيث إنّ الاحتلال أنشأ واقعاً جديداً نتيجة عملية التهجير الداخلي المنهج التي قام بها في أثناء معركة طوفان الأقصى، والتي أدّت إلى تكدّس أعداد هائلة من أبناء القطاع في مناطق محددة، وخصوصاً في المنطقة الوسطى. وبناء على ما سبق، تشير البيانات إلى أنّ محافظة الخليل تضم أكبر عدد من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (874.3 ألف نسمة، أي ما يشكل 15.7% من مواطني الضفة والقطاع)، تليها محافظة غزة (718.1 ألف نسمة بنسبة 12.9% من الإجمالي)، ثم محافظة القدس (518.1 ألف نسمة، بما يقارب 9.3% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة). وفي المقابل، سجّلت محافظة أريحا والأغوار أدنى نسبة، حيث بلغ عدد سكانها نحو 57.8 ألف نسمة (بنسبة 1% من إجمالي المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة). ويُظهر جدول 2/2 توزيع المواطنين في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتَي 2024 و2025 (بالألف نسمة)[5]

المحافظة	2024		2025	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	**3,360.6**	**61.2**	**3,430.1**	**61.7**
جنين	363.5	6.6	370.5	6.7
طوباس والأغوار الشمالية	70.9	1.3	72.4	1.3
طولكرم	211.3	3.8	214.8	3.9
نابلس	443.7	8.1	451.7	8.1
قلقيلية	131.1	2.4	133.9	2.4
سلفيت	88.8	1.6	90.8	1.6
رام الله والبيرة	381.2	6.9	388.6	7.1
أريحا والأغوار	56.7	1.1	57.8	1
القدس	507.8	9.2	518.1	9.3
بيت لحم	252.2	4.7	257.1	4.6
الخليل	853.4	15.5	874.3	15.7
قطاع غزة	**2,129.7**	**38.8**	**2,127**	**38.3**
شمال غزة*	422.7	7.7	422.1	7.6
غزة*	719.2	13.1	718.1	12.9
دير البلح*	301.9	5.5	301.5	5.4
خانيونس*	422.7	7.7	422.1	7.6
رفح*	263.5	4.8	263.1	4.7
الضفة الغربية وقطاع غزة	**5,490.3**	**100**	**5,557.1**	**100**

ملاحظة: توجد فروقات طفيفة ناتجة عن عمليات التقريب.

* توزيع افتراضي.

ويمكن وصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنّه مجتمع فتي، حيث إنّ أكثر من ثلث السكان (36.3%) تقل أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغت النسبة 34.6% في الضفة الغربية مقابل 39.1% في قطاع غزة في نهاية

سنة 2025. وتشير الإحصاءات إلى أنّ العمر الوسيط (وهو العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من حيث العدد، بحيث نصف السكان أصغر من هذا العمر والنصف الآخر أكبر منه) قد ارتفع خلال السنوات (2010–2025) من 18.5 عاماً إلى 21.6 عاماً. وعند مقارنة البيانات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل خلال الفترة نفسها، يظهر أنّ العمر الوسيط في الضفة الغربية ارتفع من 19.4 عاماً في سنة 2010 إلى 22.9 عاماً في سنة 2025، بينما شهد قطاع غزة زيادة في العمر الوسيط من 17.2 عاماً في سنة 2010 إلى 19.8 عاماً في سنة 2025، ما يعكس الفروق الديموجرافية بين القطاعَيْن والتغيرات التدريجية في الهيكل العمري للسكان.[6]

من جهة أخرى، لا تمثّل فئة كبار السن (60 عاماً فأكثر) نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، إذ بلغت نسبتهم 6.1% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2025، الأمر الذي يؤكّد استمرار الطابع الفتي للمجتمع وارتفاع عدد المُعالين فيه. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم (60 عاماً فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 340.5 ألف نسمة. ويتركّز معظم هؤلاء في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد كبار السن (60 عاماً فأكثر) نحو 232.9 ألف نسمة (6.7% من إجمالي سكان الضفة الغربية)، مقابل نحو 107.6 ألف نسمة في قطاع غزة، أي ما يشكل 5% من سكان القطاع.[7]

وأظهرت بيانات سنة 2023 (حيث لا تتوفر بيانات لسنتَي 2024 و2025)، لفترة ما قبل العدوان على القطاع، أنّ نحو 76% من كبار السنّ (60 عاماً فأكثر) يعانون من أمراض مزمنة، بواقع 75% في الضفة الغربية مقابل 78% في قطاع غزة، مع وجود فروق بين الجنسين، حيث بلغت النسبة 70% بين الذكور و82% بين الإناث. وتعكس هذه المؤشرات تحديات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السنّ في الضفة والقطاع، خصوصاً في ظلّ التركيب السكاني الشاب للمجتمع. ويعد كبار السنّ المصابون بالأمراض المزمنة والجرحى في قطاع غزة من أكثر الفئات تضرراً نتيجة حرب الإبادة الجماعية على القطاع، إذ يواجهون تحديات كبيرة تهدّد استقرار حالتهم الصحية بسبب انقطاع الأدوية، وتعطّل خدمات الرعاية الصحية، وصعوبة الوصول إلى المستشفيات ومراكز الرعاية، خصوصاً في ظلّ تدمير جزء كبير من هذه المنشآت أو توقّفها عن العمل. ووفقاً لبيانات خلية تنسيق فرق الإسعاف الطبي Emergency Medical Teams Coordination Cell (EMTCC) ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)، فقد بلغ عدد الأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة ويواجهون خطر تفاقم حالتهم الصحية 58,915 مريضاً، منهم 14,469 حالة تتطلب إخلاءً طبياً عاجلاً، يوجد بينهم 2,497 حالة من كبار السنّ، منهم 1,380 مريض سرطان و126 مريض كلى، وذلك حتى 2024/9/8.[8]

كما أظهرت بيانات سنة 2023 أنّ نحو 29% من كبار السنّ (60 عاماً فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة لم ينهوا أيّ مرحلة تعليمية، بواقع 18% من الذكور و39% من الإناث. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة كبار السنّ الذين أكملوا مرحلة المتوسط فأعلى 18% فقط. أما فيما يتعلّق بمشاركة كبار السن في سوق العمل، فبلغت 18% في الضفة الغربية خلال سنة 2024، مقابل 5% في قطاع غزة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2023، ما يعكس محدودية اندماج هذه الفئة في النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك على مستوى استقلالهم المعيشي والاجتماعي.[9]

أما فيما يتعلّق بتوزيع السكان حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 2025 نحو 2.81 مليون ذكر مقابل 2.74 مليون أنثى، أي بنسبة مقدارها 102.6 ذكور لكل مئة أنثى. وعلى مستوى المنطقة، فقد بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 1.07 مليون ذكر مقابل 1.06 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 101.1 ذكور لكل مئة أنثى. وفي المقابل، سجَّلت الضفة الغربية عدداً قدره 1.74 مليون ذكر مقابل 1.69 مليون أنثى، بنسبة جنس أعلى نسبياً بلغت 103.5 ذكور لكل مئة أنثى، ما يعكس تبايناً محدوداً في التركيب النوعي للسكان بين المنطقتين.[10]

وتشير البيانات إلى أنّ نسبة الإعالة، وهي عدد الأشخاص المُعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل (15–64 عاماً)، في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 78.7 سنة 2010 إلى 66.7 سنة 2025. وعلى مستوى المنطقة، يُلاحظ وجود فارق ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ تراجعت نسبة الإعالة في الضفة الغربية من 73.7 سنة 2010 إلى 63.1 سنة 2025، في حين تراجعت نسبة الإعالة في قطاع غزة من 87.4 سنة 2010 إلى 72.8 سنة 2025، ما يعكس استمرار ارتفاع عبء الإعالة في القطاع مقارنة بالضفة الغربية بالرغم من اتجاهه التنازلي.[11]

فيما يتعلّق بالمؤشرات الديموجرافية المرتبطة بالبقاء على قيد الحياة، تُظهر البيانات استمرار التحسّن النسبي في مستويات البقاء على قيد الحياة لدى الفلسطينيين، مع وجود تباينات محدودة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ بلغ توقّع البقاء على قيد الحياة عند الولادة سنة 2023 نحو 73.6 عاماً للذكور و75.8 عاماً للإناث في الضفة الغربية، مقابل 72.9 عاماً للذكور و75.1 عاماً للإناث في قطاع غزة، بما يعكس فجوة طفيفة لصالح الضفة الغربية. ويُعزى هذا التحسّن إلى تطوّر نسبي في الخدمات الصحية، وانخفاض معدلات الوفيات، ولا سيّما وفيات الرضع، التي سجّلت خلال الفترة (2015–2019) نحو 11.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الضفة الغربية و12.7 حالة في قطاع غزة، إلى جانب انخفاض معدل الوفيات الخام إلى 3.9 حالة وفاة لكل ألف من السكان في الضفة الغربية سنة 2025، وبحسب البيانات المتوفرة لسنة 2023

بلغ المعدل 3.7 حالة وفاة لكل ألف من السكان في قطاع غزة، الأمر الذي أسهم مجتمِعاً في رفع متوسط العمر المتوقَّع وتعزيز فرص البقاء على قيد الحياة (انظر جدول 2/3).

ويُلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 1.2% سنة 2025. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أنّ معدل الزيادة الطبيعية للسكان سنة 2025 انخفض في قطاع غزة إلى نسبة سلبية بلغت 0.13% بينما انخفض إلى 2.1% في الضفة الغربية (انظر جدول 2/3).

كما تُظهر بيانات سنة 2023 اتجاهاً واضحاً نحو تراجع متوسط حجم الأسرة الفلسطينية، إذ انخفض في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعتين من 5.8 أفراد سنة 2007 إلى 4.9 أفراد سنة 2023. وعلى مستوى المنطقة، تراجع متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.5 أفراد سنة 2007 إلى 4.7 أفراد سنة 2023، في حين انخفض في قطاع غزة من 6.5 أفراد سنة 2007 إلى 5.3 أفراد سنة 2023،[12] بما يعكس تحولات ديموجرافية واجتماعية واقتصادية عميقة، تأثّرت على نحو خاص بالظروف المعيشية الضاغطة والتغيرات البنيوية التي شهدها المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة.

فيما يتعلّق بمؤشر كثافة السكن، أي عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، تُظهر بيانات سنة 2022 تفاوتاً واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تسجّل كثافة السكن في قطاع غزة مستويات أعلى مقارنة بالضفة الغربية. فقد بلغ متوسط كثافة السكن في قطاع غزة نحو 1.7 فرداً لكل غرفة، مقابل 1.4 فرداً لكل غرفة في الضفة الغربية، بينما بلغ المتوسط العام في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً نحو 1.5 فرداً لكل غرفة، الأمر الذي يعكس الضغوط السكنية في القطاع. وفي السياق ذاته، تشير البيانات إلى أنّ نحو 81% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن مملوكة لأحد أفراد الأسرة، مع تباين ملحوظ بين المنطقتين؛ إذ ترتفع نسبة ملكية المساكن في الضفة الغربية إلى 87.3%، مقابل 69.8% في قطاع غزة،[13] بما يعكس اختلافات بنيوية في أنماط السكن والقدرة على التملّك بين المنطقتين.

وتشير حالات الزواج المسجَّلة إلى استمرار تراجع عدد عقود الزواج المسجّلة في الضفة الغربية خلال سنة 2023، حيث بلغ عددها 21,420 عقداً، مقارنة بـ 24,263 عقداً في سنة 2022، أي بانخفاض مقداره 2,843 عقداً. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه البيانات تقتصر على الضفة الغربية فقط، في ظلّ عدم توفّر بيانات محدّثة لقطاع غزة نتيجة حرب الإبادة الجماعية وتوقّف عمل المحاكم الشرعية خلال فترة الحرب، وهو ما يَحُوْل دون احتساب مؤشرات الزواج على مستوى الأراضي الفلسطينية ككل، ويعكس في الوقت ذاته عمق التداعيات الاجتماعية والديموجرافية

للحرب والظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة. وفي هذا السياق، يمكن الاستئناس ببيانات سنة 2022 باعتبارها آخر بيانات شاملة، حيث بلغ عدد عقود الزواج المسجَّلة في الضفة الغربية وقطاع غزة آنذاك 43,430 عقداً في المحاكم الشرعية والكنائس، توزّعت بواقع 24,263 عقداً في الضفة الغربية و19,167 عقداً في قطاع غزة، بما يُبرز التباين الجغرافي في حجم عقود الزواج بين المنطقتَيْن.[14]

وفيما يتعلّق بمؤشرات التعليم، تُظهر بيانات 2023 أنّ معدل الأميّة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 2.1% من إجمالي الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. ويُلاحظ أنّ هذه النسبة شَهِدَت انخفاضاً لدى كِلا الجنسَيْن خلال العقود الأخيرة، على الرغم من استمرار الفجوة بين الذكور والإناث؛ إذ بلغت نسبة الأمية 3.2% بين الإناث مقابل 1.1% بين الذكور سنة 2023، مقارنةً بـ 20.3% لدى الإناث و7.8% لدى الذكور سنة 1997. ويعكس هذا المسار التنازلي تراجع معدل الأميّة في فلسطين بنحو 85% خلال ما يزيد على عقدَيْن، بما يدل على تحسّن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم الأساسي ومحو الأميّة. وعلى المستوى الجغرافي، بلغ معدل الأميّة بين الفلسطينيين (15 عاماً فأكثر) 2.1% في الضفة الغربية سنة 2024، بينما بلغ 1.9% في قطاع غزة بحسب البيانات المتوفرة لسنة 2023. وتُعدّ هذه المعدلات من بين الأدنى عالمياً، لا سيّما عند مقارنتها بمعدل الأميّة في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا الذي بلغ 19% سنة 2022 وفق بيانات معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO Institute for Statistics، بواقع 24.6% بين الإناث و13.7% بين الذكور. أما على الصعيد العالمي، فقد بلغ معدل الأمية بين الأفراد (15 عاماً فأكثر) 13%، بواقع 16.2% بين الإناث و9.7% بين الذكور،[15] الأمر الذي يبرز التقدّم النسبي الذي حقّقته فلسطين في مجال التعليم ومحو الأميّة مقارنة بالمحيطَيْن الإقليمي والدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرّض خلال سنة 2024 وحتى مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2025 لدمار غير مسبوق، وبصورة أكثر حدّة في قطاع غزة، نتيجة الاستهداف الواسع والمنهج للمؤسسات التعليمية، حيث جرى تدمير أكثر من 179 مدرسة حكومية تدميراً كاملاً، في حين تعرّضت 218 مدرسة للقصف أو التخريب، من بينها 118 مدرسة حكومية و100 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا. وفي الضفة الغربية، واجهت المدارس نمطاً متكرراً من المداهمات وإخطارات وأوامر الهدم، شمل تنفيذ عمليات هدم فعليّة، بما يعكس تصعيداً ممنهجاً في القيود المفروضة على البيئة التعليمية.[16]

وعلى مستوى التعليم العالي، تعرّض 63 مبنى جامعياً في قطاع غزة للتدمير الكامل، في حين شَهِدَت 8 جامعات في الضفة الغربية مداهمات متكرّرة وأعمال تخريب، الأمر الذي أسهم في تعطيل العملية الأكاديمية وتقويض البنية التحتية للتعليم العالي. ولم يقتصر الاستهداف على

المنشآت التعليمية، بل امتد ليشمل العنصر البشري؛ إذ بلغت الخسائر البشرية في قطاع التعليم 18,879 شهيداً من الطلبة، من بينهم 18,863 من طلبة المدارس في قطاع غزة، إضافة إلى 1,399 طالباً جامعياً، و797 معلماً وإدارياً، إلى جانب 241 موظفاً في قطاع التعليم العالي،[17] بما يعكس استهدافاً مباشراً وممنهجاً لقطاع التعليم بمختلف مستوياته، وما يحمله ذلك من تداعيات استراتيجية عميقة على رأس المال البشري ومستقبل التنمية الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشّرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[18]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية المقدَّرة (فرد/ كم^2) (2024)		594	5,836	911
معدل الزيادة الطبيعية (2025) (%)		2.1	0.13–	1.2
متوسط حجم الأسرة (2024)		4.7	5.3 (2023)	4.9 (2023)
توقّع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2023)		73.6	72.9	73.3
توقّع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2023)		75.8	75.1	75.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2025)		25.9	31.1	28
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2025)		3.9	3.7 (2023)	3.7 (2023)
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2019–2015)		11.7	12.7	12.1
متوسط عدد الغرف في المسكن		3.6 (2024)	3.5 (2022)	3.5 (2022)
نسبة الأفراد (%) (2025)	0–14 عاماً	34.6	39.1	36.3
	الشباب 15–29 عاماً	27.5	27.9	27.6
	30–59 عاماً	31.2	28	30
	المسنين 60 عاماً فأكثر	6.7	5	6.1
متوسط كثافة المسكن (فرد/ غرفة) (2024)		1.4	1.7 (2022)	1.5 (2022)

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة 2025 (%)

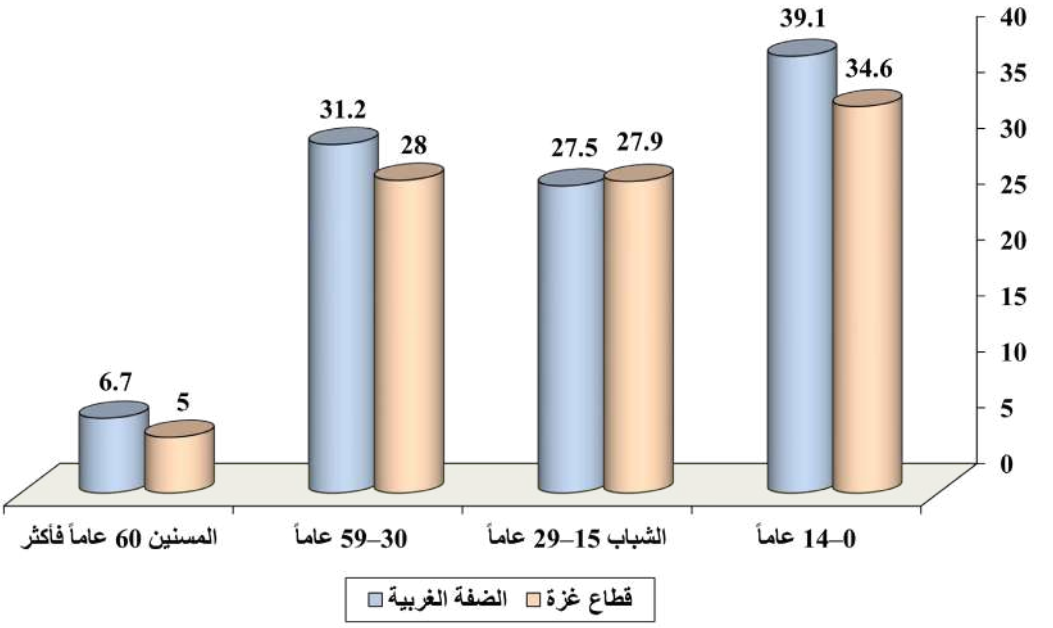

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنّ عدد الفلسطينيين المقدَّر في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ في نهاية سنة 2025 نحو 1.855 مليون نسمة، مقارنةً بنحو 1.793 مليون نسمة سنة 2024. وتُظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في سنة 2023 أنّ هذا المجتمع يتّسم بخصائص المجتمع الفَتِي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 30.8% للذكور و29.7% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 5.1% للذكور و6.3% للإناث (انظر جدول 2/4).

وحسب البيانات المتوفّرة في نهاية سنة 2023، بلغت الخصوبة لدى الفلسطينيات في أراضي 1948 "إسرائيل" نحو 2.75 مولود لكل امرأة، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.17 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أنّ معدل المواليد الخام بلغ نحو 21.6 مولوداً لكل ألف نسمة، في حين بلغ معدل الوفيات الخام نحو 3.2 حالة وفاة لكل ألف نسمة، كما بلغ معدل وفيات الرضع نحو 5.1 حالات وفاة لكل ألف مولود حي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، ولا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقّتة في "إسرائيل"، حيث تقوم "إسرائيل" بحصر جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب بشكل عام (انظر جدول 2/4).

ومن الجدير بالذكر أنّ المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948 "إسرائيل" شَهِدَ ارتفاعاً ملحوظاً في جرائم القتل خلال سنتَي 2024 و2025؛ حيث بلغ عدد القتلى نحو 230 حالة في سنة 2024، ثم ارتفع مجدداً ليتراوح بين 241 و252 حالة في سنة 2025، وهو أعلى مستوى مسجَّل في تاريخ المجتمع الفلسطيني داخل "إسرائيل". ويُظهر هذا التصاعد مقارنة بما سبق أنّ عدد جرائم القتل كان 120 حالة في سنة 2022، وتضاعف تقريباً في سنة 2023 ليصل إلى 244 حالة قتل، وهو رقم قياسي آنذاك.[19] ويعود هذا الاتجاه التصاعدي إلى انتشار العنف المسلح، وعصابات الجريمة المنظَّمة، وضعف الردع القضائي وانتشار الأسلحة غير القانونية، مما أسهم في شعور متزايد بانعدام الأمان، وإيجاد أزمة اجتماعية وأمنية واضحة داخل المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) نهاية سنة 2024، فإنّ عدد المسلمين من فلسطينيي الـ 48 (الذين يُشكّلون الغالبية من العرب) بلغ نحو 1.82 مليون شخص بنسبة 86%، بينما بلغ عدد المسيحيين نحو 143 ألف شخص بنسبة 6.8%، في حين بلغ عدد الدروز 153 ألفاً بنسبة 7.2%.[20]

ج. الأردن:

يُقدَّر عدد الفلسطينيين المقيمين في الأردن في نهاية سنة 2025 بنحو 4.88 ملايين نسمة، مقارنةً بنحو 4.79 ملايين نسمة في نهاية سنة 2024. ويُشكّل معظمهم من حملة الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية)، كما هو مبيَّن في جدول 2/1.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، بلغ معدل النمو السكاني السنوي في الأردن نحو 1.9% لسنة 2024، مع توقّعات باستمرار هذا المعدّل حتى نهاية سنة 2025. ويشمل هذا المعدّل جميع السكان الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. وتشير البيانات إلى أنّ الأردن شَهِدَ خلال الفترة 2020–2025 استمراراً في التحولات الديموجرافية المهمة، حيث واصل معدّل الإنجاب للنساء الأردنيات في الفئة العمرية (15–49 عاماً) تراجعه، مسجلاً 2.3 طفل لكل امرأة في سنة 2024، بعد أن كان 3.03 سنة 2016. كما أظهرت البيانات أنّ معدل وفيات الرضع بلغ نحو 14 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، فيما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر نحو 15 وفاة لكل ألف مولود حي، وذلك لسنة 2023.[21] ومن المرجَّح أن يكون الأردنيون من أصول فلسطينية لديهم معدلات الخصوبة والوفيات المشار إليها نفسها للسكّان الأردنيين بشكل عام.

وتشير سجلات وكالة الأونروا إلى أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين لديها حتى نهاية سنة 2024 بلغ نحو 5.914 مليون لاجئ فلسطيني، منهم نحو 2.371 مليون لاجئ مقيم في الأردن

موزّعين على عشرة مخيمات تابعة للاجئين الفلسطينيين، أي ما يُمثّل نحو 40% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الأونروا.[22]

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 582,746 نسمة نهاية سنة 2024، مقارنة بـ 586,842 نهاية سنة 2023، موزّعين على تسعة مخيمات رسميّة وعدد من التجمعات الفلسطينية غير الرسمية في مختلف المناطق السورية.[23] ومن الجدير بالذكر، أنّ هذه الأرقام تقديرية ولا تعكس بالضرورة عدد المقيمين الفعليين، إذ إنّ الكثير من اللاجئين الذين غادروا سورية ما تزال أسماؤهم محفوظة في سجلات الوكالة.

وفي أعقاب التطورات السياسية التي شهدتها سورية مع انتقال السلطة عقب سقوط حكومة بشار الأسد أواخر سنة 2024، ساد مناخٌ من الارتياح الحذر في الإقليم، تزامن مع وقفٍ مؤقّت لإطلاق النار بين "إسرائيل" وحزب الله في لبنان، بعد موجة من التصعيد العسكري والنزوح الواسع. وهو ما انعكس على تصورات اللاجئين الفلسطينيين بإمكانيّة تحسّن الأوضاع وفتح آفاق محدودة للعودة، ولو في ظلّ ظروف غير مستقرة. وقد أسهم هذا السياق الإقليمي والسياسي، بالرغم من استمراره محفوفاً بالهشاشة وعدم اليقين، في تحفيز تحرّكات سكانية ملحوظة، إذ تجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى سورية وداخلها خلال النصف الأول من سنة 2025 نحو 29 ألف لاجئ، وهو ما يزيد على ضعف إجمالي العائدين خلال السنوات الخمس السابقة مجتمعة (نحو 14 ألف لاجئ). وتعود دوافع هذه العودة، بدرجة أساسية، إلى العجز المتزايد عن تحمّل تكاليف الإيجار في أماكن النزوح، إضافة إلى الرغبة في لمّ شمل الأسر، حتى وإن كانت العودة إلى مناطق ما تزال تعاني من دمار جزئي في المساكن، وافتقار بعض الأحياء إلى الجدران أو الكهرباء، وتضرّر واسع في البنية التحتية والخدمات العامة. وعلى الرغم من هذا الحراك، فقد ترافقت العودة مع تدهور حاد في الأوضاع المعيشية، إذ تفاقم انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية من 56% سنة 2023 إلى 63% سنة 2024، ليصل إلى مستوى غير مسبوق بلغ 92% سنة 2025، بما يعكس استمرار هشاشة البيئة الإنسانية والاقتصادية التي تمت فيها هذه العودة.[24]

وبحسب تقرير نشرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في شباط/ فبراير 2026، فإنّ نحو 40% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية ما زالوا في حالة نزوح خلال سنة 2025. كما أشار التقرير إلى أنّ الضحايا الفلسطينيين في سورية خلال سنة 2025 سقطوا بالقصف الإسرائيلي بنسبة 38%، والتفجيرات بنسبة 19%، والاشتباكات والاغتيالات بنسبة 14% لكل منهما. كما قدّر التقرير عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان بنحو 23 ألف شخص،

يعيش أكثر من 80% منهم تحت خط الفقر المدقع بسبب الأزمة الاقتصادية اللبنانية وتراجع المساعدات الإنسانية.[25]

وفي المجال الصحي، أشار تقرير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إلى أنّ أكثر من 779 ألف لاجئ بحاجة لمساعدات صحية، مع غياب خدمات الإسعاف والأدوية في العديد من المناطق كمخيم اليرموك الذي ما زال يعاني من استمرار قرار حلّ اللجنة المحلية للمخيم منذ سنة 2018.[26]

أما في الشمال السوري، فوثّق تقرير المجموعة وجود 1,488 عائلة في مناطق إدلب وريف حلب الشمالي تعيش في أوضاع توصف بالصعبة؛ أما في مخيمَي دير البلوط والمحمدية بريف عفرين فهناك 80 عائلة فلسطينية مهجّرة من جنوبي دمشق داخل خيام مؤقّتة تفتقر إلى الخدمات الصحية الكافية.[27]

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين لدى الأونروا في لبنان 486,269 نسمة نهاية سنة 2024، مقارنة بـ 493,201 نهاية سنة 2023.[28] إلا أنّ العدد الفعلي للاجئين المقيمين في لبنان بلغ 231,515 نسمة، 12.1% منهم يحملون الجنسية اللبنانية، وذلك بحسب ما أظهرت نتائج عمليّة تحقّق رقمي للهويّة أجرتها وكالة الأونروا خلال الفترة من منتصف 2023 إلى منتصف 2025. وذكر تقرير موجز عن النتائج أنّ هناك 204,420 فلسطيني مُسجّل لدى الوكالة في لبنان، إضافة إلى 23,451 مقيم في لبنان ولكن مسجّل لدى الوكالة في أماكن عملها الأخرى، بالإضافة إلى 3,644 مُسجَّلون كأشخاص آخرين. وبيّن التقرير توزيعاً نسبيّاً متوازناً بين الذكور والإناث، كما شكّل الأطفال دون سنّ 18 عاماً نحو 33% من إجمالي عدد اللاجئين، في حين شكّل كبار السن نحو 10%، ما يعكس بنية سكانية شابة لدى اللاجئين الفلسطينيين تعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الاجتماعي والخدمات الإنسانية.[29]

ويتوزّع اللاجئون في لبنان بين المخيمات الرسمية والمجتمعات الفلسطينية، وخصوصاً في مناطق الجنوب. ويعيش كثيرون منهم في أوضاع مكتظة، في ظلّ ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر؛ إذ تُشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 80% من اللاجئين المقيمين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، وسط تدهور اقتصادي واسع النطاق، حيث استفاد 94% منهم من خدمة واحدة أو أكثر من خدمات الوكالة خلال فترة التحقّق. وتُبرز هذه الخصائص الديموجرافية، بما في ذلك الهيكل العمري الشاب، ارتفاع نسب الأسر الصغيرة، والاعتماد المكثّف على الخدمات الإنسانية كعوامل رئيسيّة تؤكّد هشاشة الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين

في لبنان، مع استمرار القيود القانونية على العمل وامتلاك العقار، ما يحدّ من فرص اندماجهم واستقرارهم على المدى الطويل.[30]

ووفق بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017 (وهو آخر تعداد رسمي متاح حتى الآن)، بلغت نسبة الأفراد دون سنّ 15 عاماً نحو 29% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين، في حين بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) نحو 6.4%، ما يعكس بنية سكانية يغلب عليها الطابع الشاب. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان نحو 4 أفراد، في حين وصلت نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى 17.5%، وهو مؤشّر ذو دلالات اجتماعية واقتصادية مهمة في سياق الهشاشة المعيشية. ومن ناحية الخصوبة، بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية نحو 2.7 مولوداً لكل امرأة، وهو ما يعكس استمرار النمو السكاني الطبيعي ضمن بيئة تعاني من قيود هيكلية على فرص العمل والدخل والخدمات الأساسية.[31]

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل الشروع في مقارنة بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية الواردة في جدول 2/4، تجدر الإشارة إلى أنّ بعض البيانات المتاحة تعود إلى سنوات مختلفة، الأمر الذي قد يحدّ جزئياً من دقّة المقارنة. ومع ذلك، تظلّ هذه المعطيات ذات قيمة تحليلية بوصفها مؤشّرات عامة تعكس الاتجاهات السكانية السائدة، وذلك استناداً إلى أحدث الإحصاءات المتوفّرة. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز الملاحظات على النحو الآتي:

- أنّ نسبة صغار السِنّ للفلسطينيين (15 عاماً فأقل) هي أعلى ما تكون في الأردن بنسبة 39.9% (سنة 2011)، تليها في قطاع غزة حيث بلغت 39.1% سنة 2025، ثم مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 36.3%. في المقابل، تُسجَّل أدنى نسبة لصغار السِنّ بين الفلسطينيين في لبنان (29% سنة 2017)، وكذلك في فلسطين المحتلة سنة 1948، حيث بلغت 30.8% بين الذكور و29.7% بين الإناث سنة 2023، ما يعكس تفاوتاً واضحاً في البنية العمرية بين التجمعات الفلسطينية المختلفة.

- تشير نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) إلى أنّ أعلى القيم سُجِّلت في لبنان (6.4%)، تليها فلسطين المحتلة سنة 1948، حيث بلغت 5.1% بين الذكور و6.3% بين الإناث، ثم سورية (4.4%)، فالضفة الغربية (4.2%). في المقابل، سُجِّلت أدنى نسبة في قطاع غزة (3%)، وهو ما يؤكّد الطابع الفتيّ للهيكل العمري في القطاع مقارنة ببقية التجمعات الفلسطينية.

- تُبيّن نسبة الجنس (عدد الذكور لكل مئة أنثى) وجود تقارب نسبي في معظم المناطق، إذ بلغت 103.5 في الضفة الغربية و101.1 في قطاع غزة و102.6 في مجموع الضفة الغربية وقطاع

غزة سنة 2025، بينما سُجّلت في فلسطين المحتلة سنة 1948 نسبة 103.1. كما بلغت نسبة الجنس في سورية 100.4، وفي لبنان 102، ما يشير إلى توازن نسبي في التركيب النوعي للسكان الفلسطينيين، مع ميل طفيف لزيادة الذكور في بعض المناطق.

- فيما يتعلّق بمعدل المواليد الخام، يبرز قطاع غزة بوصفه الأعلى بمعدل 31.1 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2025، تليه الأردن وسورية (29.2 لكل ألف سنة 2010)، ثم الضفة الغربية (25.9)، فلبنان (25.8)، في حين سُجِّل أدنى معدل في فلسطين المحتلة سنة 1948 (21.6). ويتّسق هذا النمط مع الاتجاه العام للخصوبة المرتفعة في غزة، بما يفرض ضغوطاً سكانية متزايدة على قطاع يعاني من محدودية الموارد واستمرار الحصار.
- تشير بيانات معدل الوفيات الخام إلى ارتفاع نسبي في مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 3.7 حالات وفاة لكل ألف من السكان، مقارنة بـ 3.9 في الضفة الغربية و3.7 في قطاع غزة، في حين بلغ المعدل في فلسطين المحتلة سنة 1948 نحو 3.2. وتعكس هذه المؤشرات الأثر التراكمي للظروف السياسية والاقتصادية والصحية الصعبة، ولا سيّما في الضفة والقطاع.
- يوضّح معدل الخصوبة الكلي استمرار المستويات المرتفعة نسبياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ 3.8 مولوداً لكل امرأة في الضفة الغربية، و3.9 في قطاع غزة خلال الفترة 2017–2019، مقارنة بـ 2.75 في فلسطين المحتلة سنة 1948، و2.6 في الأردن، و2.5 في سورية، و2.7 في لبنان، ويعكس ذلك تبايناً واضحاً في السلوك الإنجابي بين الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وخارجها.
- أما متوسط حجم الأسرة، فقد بلغ أعلى مستوياته في قطاع غزة بواقع 5.3 أفراد للأسرة الواحدة سنة 2023، يليه الأردن (5.1)، ثم مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة (4.9)، فالضفة الغربية (4.7)، بينما انخفض في فلسطين المحتلة سنة 1948 إلى 4.17، وفي سورية إلى 4.1 (2010)، وفي لبنان إلى 4 أفراد، وهو ما يعكس أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التحضر على أنماط المعيشة الأسرية.

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[32]

المؤشر	الضفة الغربية (2025)	قطاع غزة (2025)	مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة (2025)	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" (2023)	الأردن	سورية (2010–2009)	لبنان (2017)
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	34.6	39.1	36.3	30.8 ذكور 29.7 إناث	39.9 (2011)	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	4.2	3	3.7	5.1 ذكور 6.3 إناث	4.3 (2011)	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.5	101.1	102.6	103.1	–	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	25.9	31.1	28	21.6	29.2 (2010)	29.2	25.8
معدل الوفيات الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.7 (2023)	3.7 (2023)	3.2	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2019–2017)	3.9 (2019–2017)	3.8 (2019–2017)	2.75	2.3 (2024)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.7 (2024)	5.3 (2023)	4.9 (2023)	4.17	5.1 (2011)	4.1	4

(–): لا يوجد قيمة.

3. اللاجئون الفلسطينيون:

على الرغم من صعوبة تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بدقة مطلقة، إلا أنّ الاستناد إلى مجموعة من المعطيات الرسمية يمكن أن يوفّر تقديرات تقريبية ومعقولة لهذه الأعداد. ويمكن الاستناد إلى تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حجم انتشار الفلسطينيين حول العالم حتى نهاية سنة 2025؛ فوفقاً لهذه التقديرات، بلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو 15.49 مليون نسمة بنهاية كانون الأول/ ديسمبر 2025، يعيش منهم نحو 5.56 ملايين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، و1.86 مليون نسمة داخل فلسطين المحتلة سنة 1948، بينما تتركّز بقية الأعداد في الشتات. وتشير البيانات إلى أنّ عدد الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ نحو 8.08 ملايين نسمة، منهم نحو 6.82 ملايين في الدول العربية، والباقون موزَّعون في دول أخرى حول العالم،[33] ما يعكس اتّساع رقعة التشتّت الفلسطيني نتيجة عوامل تاريخية وسياسية قسرية مستمرة.

وبالعودة إلى التقديرات السكانية القائمة على نسبة اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة 42.2% (وفقاً للتعداد العام للسكان سنة 2017)، يمكن احتساب أعداد اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية سنة 2025 بنحو 2.345 مليون نسمة، موزَّعين على نحو 913 ألف نسمة في الضفة الغربية بنسبة 26.3% من إجمالي عدد السكان، ونحو 1.432 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة 66.1% من إجمالي عدد السكان.[34] وتظل هذه الأرقام تقريبية نظراً لاختلاف مصادر البيانات والأعوام المرجعية، لكنّها تمثِّل أفضل تقدير كمي قائم على أحدث الإحصاءات المتوفرة.

وتُعدّ هذه الأرقام قريبة من بيانات وكالة الأونروا، التي أشارت إلى أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في سجلاتها في الضفة الغربية بلغ نحو 918 ألف لاجئ نهاية سنة 2024، في حين قُدّر عددهم في قطاع غزة بنحو 1.556 مليون لاجئ (انظر جدول 2/5). ويمكن تفسير الفروقات بين التقديرات المختلفة بكون جزء من اللاجئين قد غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج فلسطين، في مقابل وجود أعداد من فلسطينيي الخارج من أبناء الضفة والقطاع ممن يحملون هوية "المواطنة" ويستطيعون العودة للإقامة فيهما.

ومن جهة أخرى، تشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 150 ألف فلسطيني من فلسطينيي سنة 1948 ممن تعرّضوا للتهجير من مدنهم وقراهم الأصلية، إلا أنّهم بقوا داخل الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة سنة 1948. وبناءً على ذلك، يُقدَّر إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين بنحو 10.572 ملايين لاجئ، أي ما يعادل 68% من مجموع الفلسطينيين في العالم، وذلك وفق تقديرات نهاية سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إحصاءات وكالة الأونروا تقتصر على الفلسطينيين الذين سجّلوا أنفسهم كلاجئين ضمن مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبناءً عليه، يجب مراعاة أنّ إحصاءاتها لا تعكس بدقة العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في العالم، نظراً لاستثناء العديد من اللاجئين المقيمين خارج مناطق عمل الوكالة، بالإضافة إلى من يقيمون داخل هذه المناطق ولم يُسجّلوا لدى الوكالة لعدم حاجتهم إلى خدماتها. كما تستثني الإحصاءات اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إثر حرب 1967، بالإضافة إلى اللاجئين الذين اضطروا لمغادرة فلسطين تحت ظروف مختلفة غير مرتبطة بالحرب ومُنعوا من العودة.

وبالتالي، تُعدّ إحصاءات الأونروا خاصة باللاجئين المسجّلين فقط، ولا يمكن التعامل مع أرقامها على أنّها تمثّل العدد الكامل للاجئين منذ سنة 1948، باستثناء بعض الحالات في سورية ولبنان إلى حدّ ما. لذا فإنّ هذه الإحصاءات تعبّر بالأساس عن الأشخاص المسجّلين والذين يحق لهم تلقّي المساعدات والخدمات من الأونروا، وليس عن جميع اللاجئين الفلسطينيين.

ويُقدَّر مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين (مشمولاً الأشخاص المسجّلون الآخرون) في مناطق عمليات وكالة الأونروا الخمس حتى نهاية 2024 بنحو 6.729 ملايين نسمة، ويتوزّع هذا العدد بواقع 2.574 مليون لاجئ في الأردن بنسبة 38.2%، ونحو 2.913 مليون لاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 43.3%، منها 1.764 مليون في قطاع غزة بنسبة 26.2%، و1.149 مليون في الضفة الغربية بنسبة 17.1%. أما الباقي، ويُقدّر بنحو 1.242 مليون لاجئ بنسبة 18.5%، فيتواجد في سورية ولبنان. وبلغ عدد العائلات المسجّلة في مناطق عمليات الأونروا الخمس نحو 1.3 مليون عائلة، بمتوسط 5.3 أفراد لكل عائلة، وهو ما يعكس التركيبة الديموجرافية العامة للفلسطينيين المسجّلين لدى الوكالة، وقدرة الوكالة على تخطيط الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وفق هذه البيانات.[35]

وتظل أعداد اللاجئين الفلسطينيين تقديرية إلى حدٍّ كبير، لا سيّما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين خارج مناطق عمليات وكالة الأونروا. ففي هذه المناطق لا تتوفّر إحصاءات رسمية دقيقة، ولا توجد بيانات واضحة حول معدلات النمو السكاني، الأمر الذي يُصعِّب معالجة قضية التكرار في الاحتساب، خصوصاً وأنّ اللاجئ قد ينتقل إلى أماكن عمل أو إقامة جديدة ويظلُّ مسجّلاً أو محسوباً في مكانه الأصلي. وينطبق هذا بشكل خاص على الفلسطينيين المقيمين في الأردن ولبنان وسورية، بالإضافة إلى أبناء الداخل الفلسطيني المقيمين في الخارج.

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى نهاية 2024[36]

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	917,942	1,556,061	2,371,389	582,746	486,269	**5,914,407**
أشخاص مسجلون آخرون*	231,313	208,161	202,278	97,157	76,250	**815,159**
مجموع الأشخاص المسجلين	1,149,255	1,764,222	2,573,667	679,903	562,519	**6,729,566**
عدد المخيمات الرسمية	19	8	10	9	12	**58**
عدد المدارس	96	–	161	104	61	**422**
عدد التلاميذ	47,157	–	104,336	50,541	37,972	**240,006**
عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية	43	7	25	24	27	**126**

* يقصد بالأشخاص المسجّلين الآخرين: الزوجات والأزواج والأبناء غير اللاجئين، وأعداد من الفقراء في منطقتَي القدس وغزة، ...إلخ.

الفلسطينيون المسجَّلون في سجلات الأونروا نهاية 2024

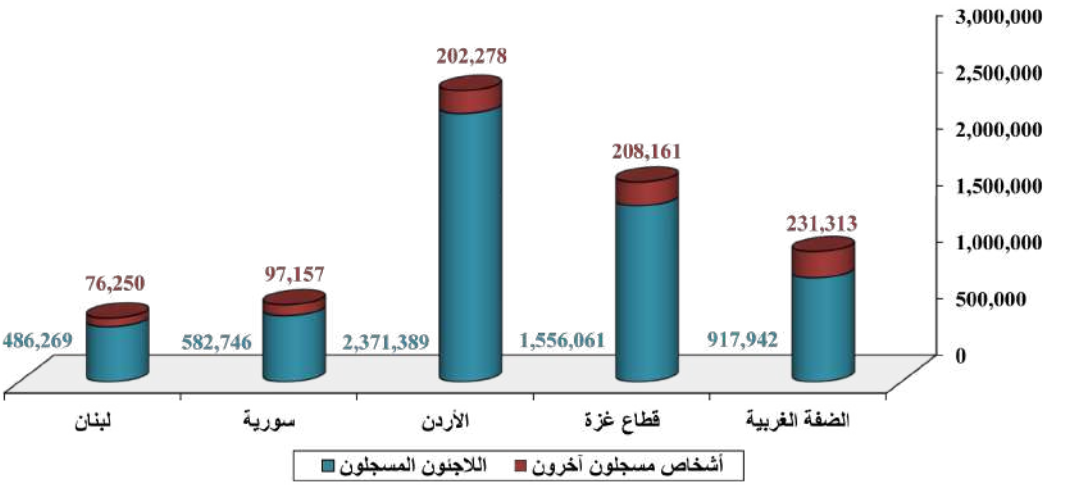

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في الأونروا حسب المنطقة نهاية 2024

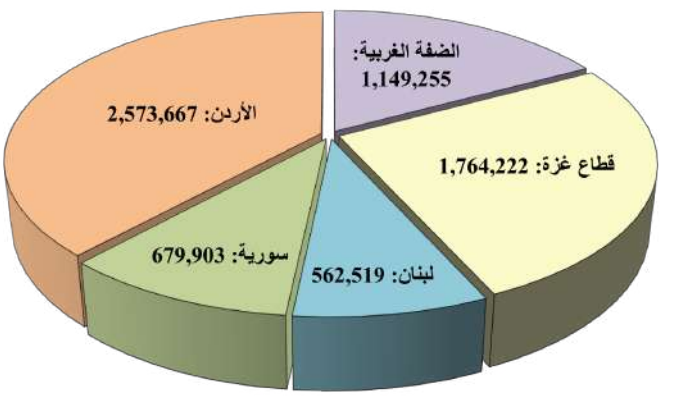

تشير البيانات الواردة في جدول 2/6 إلى أنّ مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا هي مجتمعات شابة، بما يتوافق مع التركيبة الديموجرافية العامة للفلسطينيين. إذ يمثل الأطفال دون سن 18 عاماً نحو 28% من إجمالي اللاجئين المسجلين، بارتفاع واضح في قطاع غزة حيث تصل نسبتهم إلى 38.6%، وانخفاض في لبنان لتبلغ 21.4%.

وتشير البيانات أيضاً إلى أنّ معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة ببقية مناطق عمل الوكالة الخمس، حيث يبلغ معدل الخصوبة نحو 3.6 مولوداً لكل امرأة، كما يبلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 5.6 أفراد لكل أسرة.

أما بالنسبة لمعدل الإعالة، أي عدد الأشخاص المُعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل (15–64 عاماً)، فهو مرتفع بشكل كبير في قطاع غزة، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بارتفاع نسبة الأطفال دون سنّ 15 عاماً، وهو ما يمثّل تحدياً كبيراً في ظلّ ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2024[37]

المؤشر	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأطفال دون سنّ 18 عاماً (%)	38.6	26	23.1	24.9	21.4
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.6	5.6	5.2	4.8	4.7
معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)	3.6	3.6	3.2	2.7	2.7
معدل الإعالة	62.7	45.9	38.5	41.9	45.6

أما بالنسبة للتحصيل العلمي، فتشير البيانات المتوفّرة لسنة 2022 إلى أنّ اللاجئين يتفوقون على غير اللاجئين في مستويات التعليم في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يبلغ معدل الأمية بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 1.9%، مقارنة بـ 2.3% لدى غير اللاجئين. وعلى مستوى المنطقة، بلغ معدل الأمية في الضفة الغربية بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 2.1% مقارنة مع 2.4% لدى غير اللاجئين، وفي قطاع غزة بلغ معدل الأمية بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 1.7% مقارنة بـ 2% لدى غير اللاجئين. كما تشير البيانات إلى أنّ نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس (18 عاماً فأكثر) أعلى بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نحو 21% مقابل 19.1% لدى غير اللاجئين. وفي الضفة الغربية بلغت النسبة 19.2% لدى اللاجئين مقابل 19.5% لدى غير اللاجئين، أما في قطاع غزة فبلغت 22% لدى اللاجئين مقابل 17.7% لدى غير اللاجئين.[38]

4. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي في معدلات الزيادة الطبيعية بين السكان الفلسطينيين، تبقى هذه الزيادة مرتفعة مقارنة بعدد من الشعوب الأخرى، وكذلك مقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين التاريخية. وبسبب معركة طوفان الأقصى وما رافقها من شهداء فلسطينيين وهجرة إسرائيلية عكسية، فإنّ مؤشّر تطوّر الأعداد أخذ سياقاً مختلفاً في 2024–2025، إذ حدثت هجرة عكسية يهودية كبيرة ذكرت بعض المؤشرات الإسرائيلية أنها لا

تقل عن نصف مليون في الأشهر الستة الأولى للحرب؛ بينما حرصت دائرة الإحصاء الإسرائيلية على إعطاء أرقام منخفضة (نحو 150 ألفاً على مدى سنتين)؛ وهي تعكس سياسة إسرائيلية مُعتادة سعياً لحفظ تماسك المجتمع الصهيوني وبقائه؛ ولذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ المعطيات الإحصائية الديموجرافية الإسرائيلية بحذر.

وقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 7.4 مليون نسمة بنهاية سنة 2025؛ وهو رقم يقابله تقريباً 7.4 مليون يهودي حسب تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية للسنة نفسها، ما يشير إلى توازن نسبي بين السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية بنهاية سنة 2025. وكان قد تجاوز عددُ الفلسطينيين عددَ اليهود للمرة الأولى منذ سنوات طويلة في سنة 2023، بفارق يُقدَّر بنحو 100 ألف نسمة. وتشير التقديرات الديموجرافية إلى أنّه من المتوقّع أن يتّسع هذا الفارق ليصل إلى نحو 400 ألف نسمة لصالح الفلسطينيين بحلول سنة 2030.

وتجدر الإشارة إلى الجهود الإسرائيلية الحثيثة لتهجير الفلسطينيين وإيجاد بيئات طاردة لفلسطينيي الداخل، في إطار مواجهة التزايد السكاني الفلسطيني والسعي لضم الضفة الغربية، وضمان أغلبية يهودية.

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)[39]

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2022	7,100	7,100
2023	7,300	7,200
2024	7,300	7,400
2025	7,400	7,400
2026	7,600	7,500
2027	7,800	7,600
2028	7,900	7,700
2029	8,100	7,800
2030	8,300	7,900

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)

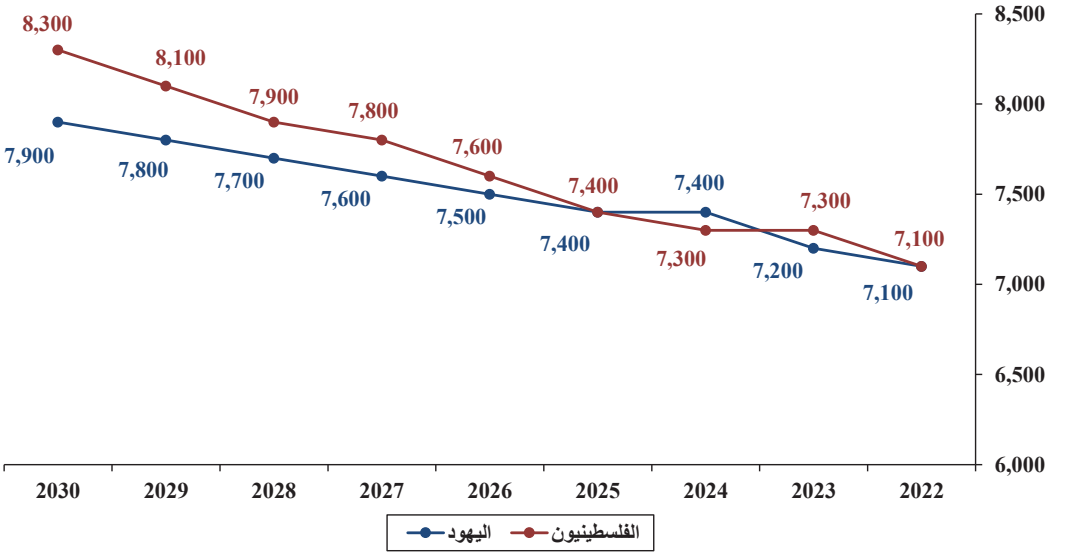

تعكس هذه التوقّعات، في إطارها التحليلي الإيجابي، حقيقة بنيوية مفادها أنّ الشعب الفلسطيني، على الرغم من عقود طويلة من القهر والاقتلاع والاحتلال، ما زال متجذّراً في أرضه وقادراً على إعادة إنتاج وجوده الديموجرافي والمجتمعي. ويشير هذا الواقع إلى مأزق استراتيجي يواجه المشروع الصهيوني، الذي بعد نحو 125 عاماً على تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، وما يقارب 74 عاماً على قيام الكيان الصهيوني، يجد نفسه أمام معادلة ديموجرافية معاكسة لافتراضاته التأسيسية، تتمثّل في تفوق عدد الفلسطينيين في الداخل على عدد المستوطنين اليهود الذين جرى استقدامهم من أكثر من مئة دولة عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وتمثّل هذه المعادلة أحد أكثر مصادر القلق البنيوي لدى صناع القرار في الكيان، لما تحمله من تداعيات سياسية وأمنية واستراتيجية بعيدة المدى.

غير أنّ توصيف هذا الواقع باعتباره "قنبلة ديموجرافية" فلسطينية لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه مؤشراً كافياً على اقتراب الحسم التاريخي للصراع، ولا أن يقود إلى استنتاجات متفائلة تتجاهل طبيعة الاستعمار الاستيطاني بوصفه مشروعاً قادراً على إعادة تشكيل الواقع بالقوة، فالتجارب الاستعمارية المقارنة تُظهر أنّ التفوق العددي للسكان الأصليين، على أهميته، لا يُترجم تلقائياً إلى تفوق سياسي أو تحرري، ما لم يُقرن بعوامل القوة والتنظيم والقدرة على فرض معادلات ردع أو تكلفة مستدامة على المشروع الاستعماري.

وفي هذا السياق، يمكن فهم السياسات الإسرائيلية المتراكمة خلال العقود الماضية باعتبارها استجابة استراتيجية ممنهجة لهذا التحدي الديموجرافي. فقد شكّل الانسحاب من قطاع غزة

سنة 2005 نموذجاً عملياً لمحاولة التخلّص من العبء السكاني الفلسطيني دون التخلي عن السيطرة الفعلية على المجال الحيوي للقطاع. وفي الضفة الغربية، تبلورت سياسة قائمة على ضمّ أكبر مساحة ممكنة من الأرض مقابل أقل عدد من السكان، من خلال توسيع الاستيطان، وتفتيت الجغرافيا الفلسطينية، وفرض منظومة قيود اقتصادية وأمنية وقانونية، تهدف إلى إيجاد بيئة معيشية طاردة، بما يدفع الفلسطينيين إلى الهجرة القسرية أو شبه الطوعية.

وتأتي حرب الإبادة الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، ولا سيّما في أعقاب معركة طوفان الأقصى، في سياق تصعيدي يتجاوز الأهداف العسكرية المعلنة، ليكشف عن محاولة واضحة لإعادة طرح مخطط التهجير القسري كأحد حلول المأزق الديموجرافي. فقد اتخذت الحرب طابعاً تدميرياً شاملاً استهدف البنية السكنية والاقتصادية والخدمية، ما أدى إلى تهجير داخلي واسع النطاق، وإيجاد ظروف إنسانية كارثية يمكن قراءتها بوصفها تمهيداً لإفراغ القطاع من سكانه أو دفعهم نحو الهجرة خارج حدوده. وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة حتى الآن، بفعل الصمود الشعبي الفلسطيني وغياب الغطاء السياسي الدولي الصريح لمشروع التهجير، فإنّ بقاء هذا الخيار مطروحاً يعكس عمق الأزمة البنيوية التي يعيشها المشروع الصهيوني.[40]

وعليه، فإنّ الصمود الديموجرافي الفلسطيني، بالرغم من مركزيّته، لا يشكّل بحد ذاته ضمانة لإفشال المشروع الاستعماري الاستيطاني، ما لم يُستكمل ببناء استراتيجية وطنية شاملة توظّف هذا التفوّق العددي ضمن مشروع سياسي تحرري قادر على مواجهة سياسات الإبادة البطيئة، والتهجير القسري، وإعادة هندسة الجغرافيا والديموجرافيا الفلسطينية. وفي ظلّ تطورات الحرب على غزة، يتضح أنّ الصراع دخل مرحلة أكثر خطورة، تُعاد فيها صياغة أدوات الاستعمار بما يتجاوز السيطرة إلى محاولات الإلغاء المادي والسكاني، الأمر الذي يفرض مقاربة فلسطينية ودولية جديدة تتعامل مع البُعد الديموجرافي باعتباره ساحة صراع مركزية لا تقل أهمية عن الميدانين العسكري والسياسي.

5. فلسطينيُّو الخارج وحقّ العودة:

يلعب اللاجئون الفلسطينيون في الشتات دوراً محورياً في إعادة إنتاج الوعي بالقضية الفلسطينية وتعزيز الهوية الوطنية لدى الأجيال الجديدة، من خلال التأكيد على حقّ العودة والتمسك بأرض فلسطين. ويتجاوز هذا الدور البُعد الرمزي إلى فعل سياسي وتنظيمي، إذ تعمل الجاليات الفلسطينية على الرغم من القيود السياسية وضعف الدعم المؤسسي على إطلاق مبادرات تعليمية وتعبوية وتوسيع التأييد للقضية دولياً. كما تنشط عبر شبكاتها المجتمعية في توثيق الانتهاكات وبناء سرديات بديلة، وتنظيم حملات رقمية وثقافية وتحركات قانونية تعزّز حضور قضية حقّ العودة في النقاشات الدولية.

وفي هذا السياق، استمر المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، الذي تأسّس في مدينة إسطنبول، في 2017/2/25، في لعب دور مهم في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، وتحديداً قضية اللاجئين الفلسطينيين ودعم حقّ العودة، من خلال المؤتمرات والفعاليات التي أقامها خلال سنتي 2024 و2025، وبالأخص ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني بنسختَيْه الثانية والثالثة. فقد أكّد البيان الختامي لملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثاني، الذي انعقد في إسطنبول، في 28 و2024/6/29، وشارك فيه نحو 200 شخصية فلسطينية من أماكن انتشار الشعب الفلسطيني في فلسطين والأردن وتركيا ودول الخليج العربي وأوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، على دعم المقاومة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة. كما أكّد الملتقى إطلاق مبادرات لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتنسيق الجهود الوطنية، داعياً لتشكيل تحالف وطني داعم للمقاومة، وآخر عالمي لمناهضة الاحتلال، بهدف استثمار التعاطف الدولي وتعزيز الوحدة الوطنية.[41]

وأطلق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج حملة إلكترونية تحت عنوان "يوم المؤاخاة" في آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 2024، بهدف جمع التبرعات لدعم سكان غزة.[42] كما عقد المؤتمر الشعبي مؤتمراً واسعاً لفلسطينيي الخارج في إسطنبول، في 11 و2025/4/12، تحت شعار "الشعب الفلسطيني يرفض مشاريع التهجير ولا بديل عن حقّ العودة"، في إطار السعي إلى توحيد المواقف الفلسطينية للتصدّي لمخططات التهجير وطيّ صفحة التشرذم البنيوي في العمل الوطني. ودعا المؤتمر إلى مواجهة سياسات التهجير القسري، وحثّ الفلسطينيين المقيمين في الخارج على العودة ممارسةً لحق العودة أو المشاركة الفاعلة في الدفاع عن الهوية الوطنيّة.[43]

وكان من الفعاليات الوطنية المهمة، التي تعكس انخراط شريحة واسعة ووازنة من فلسطينيي الخارج في العمل الوطني، انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في العاصمة القطرية الدوحة، خلال الفترة 17–2025/2/19. وقد أكّد المؤتمر على أهميّة تشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحّدة، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ومواجهة الإبادة الجماعية ومخططات الضم والاستيطان، إضافة إلى التصدي لمشروع ترامب ونتنياهو القائم على التهجير والتطهير العرقي.[44]

وقد شكّلت مخرجات ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثالث، والذي انعقد في إسطنبول، في 14 و2025/11/15، تحت شعار "وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة الإبادة والتهجير والضم"، مرحلة جديدة من العمل الوطني تعكس تنامي الدور الذي يقوم به المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج؛ إذ أقرّ الملتقى تشكيل "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني" لتكون مظلّة تنسيقية جامعة للمؤتمرات الشعبية والمبادرات والشخصيات الوطنية المستقلة في الداخل والخارج،

بهدف تنظيم الجهود وحشد الطاقات لدعم المقاومة وتعزيز صمود الفلسطينيين. وستتولّى الهيئة، وفق البيان الختامي، دعم نضال الشعب بكافة أشكاله، ومواجهة مخططات الضم والاستيطان والتهجير، ومعالجة آثار العدوان، إلى جانب تطوير مشروع تمثيل الفلسطينيين وانتخاب ممثّلين عنهم في الساحات المتاحة، وبناء تحالفات عربية وإسلامية، وبلورة رؤية وطنية تحدّد أولويات المرحلة المقبلة، ودراسة إنشاء "العالم الفلسطيني الافتراضي" لإنتاج هوية رقمية فلسطينية موحّدة.[45]

وبرز دور الجاليات الفلسطينية في الشتات، التي كان لها دور فاعل في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، ورفع منسوب انخراط شرائح ومكونات محلية في دعمها، وإدانة الحرب على غزة وسياسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال تنظيم آلاف المسيرات والمظاهرات في مختلف دول العالم، وخصوصاً أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وجمع التبرعات، وغيرها. كما أسهم فلسطينيّو الخارج في تعبئة الرأي العالمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بنشر الرسائل ذات الطابع التضامني والحملات التوعوية حول انتهاكات الحرب على غزة، ما عزّز حضور القضية في النقاشات الدولية، وأسهم في بناء سردية جمعيّة تُصعّب محاولات التعتيم الإعلامي على ما تتعرّض له غزة من إبادة.[46]

فقد طالب الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا، دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بفرض عقوبات على "إسرائيل"، على غرار ما قامت به كندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا.[47] كما أكّد رفضه القاطع لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.[48] وأكّدت الجاليات الفلسطينية في إيطاليا على حقّ العودة لملايين اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.[49] وفي المملكة المتحدة، نظّمت رابطة الجالية الفلسطينية جلسة برلمانية في مجلس العموم البريطاني UK House of Commons تحت عنوان "إعلاء صوت المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال"، بهدف تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني، ولا سيّما النساء اللواتي يواجهن تحديات مضاعفة تحت الاحتلال.[50]

وفي خطوة رائدة نحو توثيق الذاكرة الفلسطينية، احتضن المركز القطري للصحافة، بالتعاون مع موسوعة المخيمات الفلسطينية، في 2025/2/18، فعالية خاصة لإطلاق الموقع الإلكتروني للموسوعة، الذي يُعدّ أحد أهم المنصات الرقمية لتوثيق تاريخ المخيمات الفلسطينية وحفظ إرث اللاجئين الفلسطينيين.[51]

وفي آذار/ مارس 2024، أطلقت شخصيات فلسطينية ومنظمات مجتمع مدني ونشطاء حملة شعبية للدعوة إلى توحيد القيادة الفلسطينية، بمشاركة مئات النشطاء من مختلف المجالات السياسية والمهنية والأكاديمية والنقابية.[52]

وفي سياق دور وإسهامات المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في الشتات، نظّم مركز العودة الفلسطيني مؤتمراً في شباط/ فبراير 2025 في لندن بعنوان "تسمية الإبادة الجماعية: المسؤولية العالمية تجاه غزة"، دعا فيه إلى معاقبة "إسرائيل" على مجازرها في قطاع غزة، مؤكّداً أنّ العدالة لفلسطين ليست مجرد مطلب أخلاقي، بل واجب قانوني.[53] كما أسهمت "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" في إبراز معاناة اللاجئين الفلسطينيين، إذ رفضت تقليصات وكالة الأونروا لخدماتها وإجراءاتها الإدارية بحق موظّفيها، وأدانت التدمير الإسرائيلي المنهج لمقرات ومدارس الوكالة في قطاع غزة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية ضدّ الأونروا في القدس المحتلة.[54]

يمكن القول إنّ فلسطينيي الخارج يشكّلون ركيزة أساسية في المشروع الوطني الفلسطيني، بوصفهم حاملي الذاكرة وحقّ العودة، وفاعلين مؤثّرين. وقد أظهرت تحركات الجاليات خلال حرب الإبادة على غزة أنّ الشتات ساحة مركزية في معركة السردية والضغط السياسي، غير أنّ تعزيز هذا الدور يرتبط بمدى دمجهم في بنية القرار الوطني، وتطوير أطر تنظيمية فاعلة تصون حقّ العودة وتواجه مخططات التهجير.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

ألقت معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بظلالها العميقة والممتدة على الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، وعلى اقتصاد قطاع غزة بوجه خاص، في سياق يتّسم باستمرار المعاناة الفلسطينية الناجمة عن منظومة السياسات والإجراءات الإسرائيلية التقييدية. وقد أسهمت هذه السياسات في استنزاف المقدّرات الاقتصادية الفلسطينية، وإعاقة مسارات النمو والتطوّر الاقتصادي، من خلال فرض قيود على حركة الأفراد والبضائع، والتحكّم بمصادر الدخل والإنتاج، مما أدى إلى وقوع الاقتصاد الفلسطيني في تبعية هيكلية للاقتصاد الإسرائيلي، وإضعاف قدرته على تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة.

ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة براً وبحراً وجواً منذ 2023/10/7، والذي امتدّ دون انقطاع فعليّ حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2025، شَهِدَ القطاع واحدة من أطول وأعنف الحملات العسكرية في تاريخه المعاصر، ما أسفر عن استشهاد وجرح نحو ربع مليون فلسطيني، وألحق دماراً هائلاً بقطاع غزة، ما يعكس الطابع المنهجي واسع النطاق للعدوان.

وبحسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، تكبّد الاقتصاد في قطاع غزة خلال سنتَي 2024 و2025 خسائر فادحة تُقدّر بنحو 70 مليار دولار أمريكي، نتيجة الدمار الواسع الذي لَحِقَ بالبنية التحتية والمرافق الحيوية، بما في ذلك قطاعات السكن والطاقة والمياه والصحة والتعليم والنقل، والتي بلغت نسبة تضررها نحو 90% خلال سنتين من الحرب.[55] وقد خلّف هذا الدمار نحو 60 مليون طنّ من الأنقاض، تعادل حمولة 3 آلاف سفينة حاويات، مما يعني أنّ نحو 30 طناً من الركام تحاصر كل شخص في القطاع، في حين يُقدَّر أنّ إزالة هذه الأنقاض ستستغرق نحو 7 سنوات.[56] وأدّى هذا التدمير الشامل إلى شلل شبه كامل في الأنشطة التجارية والصناعية، وانكماش الإنتاجية المحلية، وتراجع الإيرادات العامة، وتفاقم أزمة الخدمات الأساسية، مما عمّق من هشاشة الاقتصاد المحلي وأضعف قدرة المجتمع على التعافي وإعادة البناء.

وشملت الخسائر المساكن والمنشآت الأساسية بشكل مباشر؛ إذ تمّ تدمير نحو 300 ألف وحدة سكنية تدميراً كليّاً، وتضرّر نحو 200 ألف وحدة سكنية تضرراً بالغاً أو جزئيّاً، ما جعلها غير صالحة للسكن، وأدى إلى تهجير نحو مليونَي إنسان قسراً. كما أصبحت أكثر من 288 ألف أسرة بلا مأوى، وتكدّست في خيام مهترئة غير صالحة للعيش، في ظروف قاسية إلى أبعد الحدود، مع الإشارة إلى اهتراء أكثر من 125 ألف خيمة من أصل 135 ألفاً. وامتد الدمار ليشمل الحياة الدينية والاجتماعية بعد تدمير أكثر من 835 مسجداً بشكل كلي، وأكثر من 180 مسجداً بشكل جزئي. كما أصاب الدمار البنية التحتية الأساسية، حيث تمّ تدمير 5,080 كم من شبكات الكهرباء، و2,285 محول توزيع كهرباء، وأكثر من 700 ألف متر طولي من شبكات المياه، وأكثر من 700 ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي، وأكثر من 3 ملايين متر طولي من شبكات الطرق والشوارع، إلى جانب تدمير أكثر من 94% من الأراضي الزراعية والقضاء الكامل على مناطق الصيد البحري.[57] كما شَهِدَ قطاع غزة خلال سنتَي 2024 و2025 أزمة غذائية حادة بلغت مستويات يُمكن وصفها بأنّها وصلت حدّ المجاعة في أجزاء واسعة من القطاع.[58] (انظر التفصيلات في الفصل الرابع من هذا التقرير).

ويجدر التنبيه إلى إشكاليّة الحديث "الجاف" عن الإحصائيات؛ فدماء الشهداء وآلام الجرحى ومعاناة المشرّدين والمدمرة بيوتهم وفاقدي أملاكهم وأموالهم وأعمالهم ليست مجرد أرقام، إذ إنّ كلَّ حالة خلفها أهوال لا تُوصف، وقصص بطولة وصمود لا تحصى؛ وبالتالي فالإحصائيات لا تعكس تماماً الأبعاد الضخمة لأشكال المعاناة الكارثية، خصوصاً في القطاع. ونحن إنما نضع هنا المؤشرات الإحصائية المتاحة، لتعكس جانباً من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، الذي يواصل أيضاً خنق الاقتصاد الفلسطيني براً وبحراً وجواً، ويواصل استنزاف ثروات الشعب الفلسطينية ومصادرتها، ويتحكّم في صادرات السلطة الفلسطينية ووارداتها، ويُعوِّق أيّ عملية تنموية حقيقية على الأرض.

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية:

يعكس الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) حصيلة النشاط الذي قامت به كافة المؤسسات المُنتجة للسلع والخدمات في القطاعَيْن العام والخاص وغيرهما لبلد ما على امتداد عام واحد، وهو مؤشّر واسع الانتشار، يجري استخدامه والتعامل به محلياً وإقليمياً ودولياً وعلى مختلف الأصعدة. وهو يوضّح حالة التطور والنمو الاقتصادي من وقت إلى آخر، ويتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قياسه دورياً وعرض بياناته الحالية وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شَهِدَ الاقتصاد الفلسطيني خلال سنتَي 2024–2025 انكماشاً اقتصادياً حاداً وغير مسبوق، في ظلّ العدوان على قطاع غزة وامتداد تداعياته إلى الضفة الغربية، الأمر الذي انعكس في تدهور بنيوي واسع في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفي مقدمتها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سلبي حاد، إذ انخفض بنحو 24% في الربع الثالث من سنة 2025 مقارنة بالربع المناظر من سنة 2023 (فترة ما قبل العدوان). وعلى الرغم من تسجيل ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من سنة 2025 بنحو 3% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024،[59] فإنّ هذا التحسّن النسبي لا يعكس نمواً اقتصادياً حقيقياً، بقدر ما يعبّر عن حالة من الاستقرار الهش عند مستويات متدنية للغاية، ويُفسَّر أساساً بأثر القاعدة الناتج عن الانكماش العميق في السنة السابقة.

وعند المقارنة بين سنتَي 2024 و2025، يُلاحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي سجَّل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 4.3% في سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، حيث بلغ نحو 12,463 مليون دولار في سنة 2025، مقابل 11,944 مليون دولار في سنة 2024 (انظر جدول 2/8). ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى التحسّن النسبي في الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث شَهِدَت خلال سنة 2025 نمواً محدوداً في الناتج المحلي الإجمالي، ما أسهم في رفع القيمة الإجمالية للناتج الإجمالي الذي يقيس مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة. ويُعزى هذا التحسّن إلى عودة النشاط التجاري والاقتصادي في بعض القطاعات الإنتاجية بعد فترة تباطؤ نسبي في السنة السابقة، ما أسهم في زيادة الإنتاج المحلي مقارنة بالفترة المقابلة من سنة 2024.[60] ومع ذلك، لا يعني هذا الارتفاع أنّ الاقتصاد الفلسطيني قد وصل إلى مستويات

أعلى من طاقته الإنتاجية، بل على العكس، فإن مسار التعافي ما زال هشّاً وبطيئاً، الأمر الذي يؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني لم يستعد عافيته الانتاجية بعد، وما زال يعاني من اختلالات بنيوية عميقة وتداعيات القيود المفروضة عليه.

جدول 2/8: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[61]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025*
الناتج المحلي الإجمالي	14,037.4	15,021.7	15,635	15,483	11,944	12,462.9
معدل النمو السنوي (%)	11.3–	7+	4.1+	1–	22.9–	4.3+

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أنّ سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

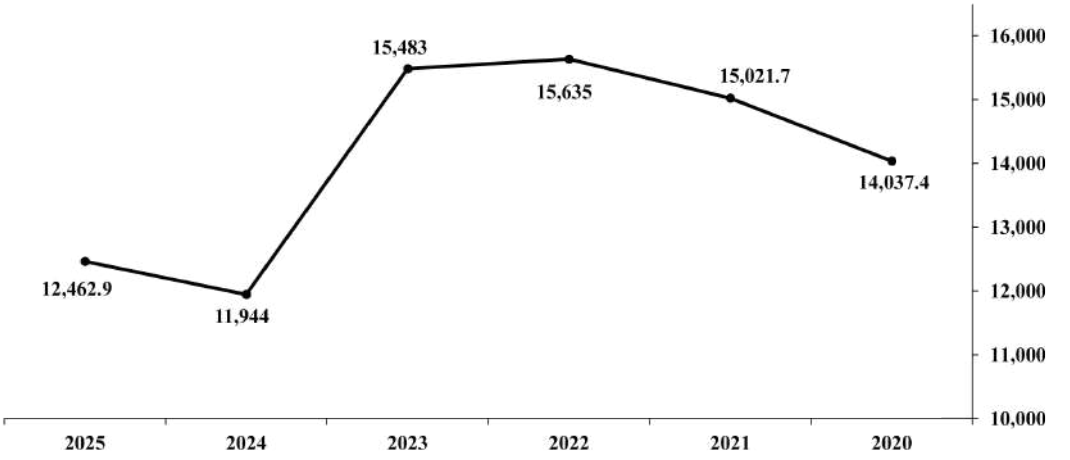

ووفقاً لتقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، يشهد اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة أعمق انكماش اقتصادي في تاريخه المُسجَّل، نتيجة العمليات العسكرية الممتدة، والقيود الهيكلية، وتقييد حركة التجارة والموارد. كما أشار التقرير إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفض بشكل حاد، وتدهور إلى مستويات دنيا كان عليها قبل عقود، مما يعكس تراجعاً اقتصادياً كبيراً.[62]

كما أشار تقرير سابق صادر عن المؤتمر ذاته إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الضفة والقطاع إلى نحو 70% في نهاية سنة 2024 عن مستواه في سنة 2022، مسجلاً انكماشاً بنسبة 27% مقارنة بسنة 2023. كما عاد نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى مستوى سنة 2003، مما يعني محوَ 22 عاماً من النمو الاقتصادي في أقل من عام ونصف.[63]

وتُبرز القراءة التحليلية المعمّقة لتطورات الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 2020–2025 تحوّلات هيكلية حادة تعكس طبيعة الصدمة الاقتصادية العنيفة التي أصابت البنية الإنتاجية لاقتصاد الضفة والقطاع. فبعد مرحلة من التعافي النسبي أعقبت جائحة كورونا COVID–19، وبلغت ذروتها في سنة 2022 عند مستوى ناتج إجمالي قدره 15.6 مليار دولار، دخل الاقتصاد الفلسطيني في مسار انكماشي قسري أدى إلى تآكل جوهري في قدرته على توليد القيمة المضافة. وتشير التقديرات لسنة 2025 إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 12.5 مليار دولار، بما يمثل خسارة اقتصادية جسيمة أعادت المؤشرات الكلية إلى مستويات أدنى من تلك المسجلة قبل خمسة أعوام، وأضعفت الأسس الكلية للنمو والاستقرار الاقتصادي.

وتكشف هذه التطورات عن انفصال بنيوي متزايد في الأداء الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحوّل نمط التباين التقليدي بين المنطقتين إلى فجوة هيكلية عميقة. ففي حين حافظت الضفة الغربية على مستويات صمود محدودة، شَهِدَ قطاع غزة انهياراً شبه كامل في قواعده الرأسمالية والإنتاجية، ما انعكس بصورة مباشرة على هيكل الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه الجغرافي.

وعند تحليل الحصص النسبية للناتج المحلي، يتجلّى هذا الاختلال بوضوح أكبر، إذ اتّسمت الفترة 2020–2022 بدرجة من الاستقرار النسبي، حيث أسهمت الضفة الغربية بنحو 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل إسهام لقطاع غزة بلغت قرابة 17.4%، غير أنّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر سنة 2023 أعاد تشكيل هذه المعادلة بصورة جذرية، إذ تراجع الناتج المحلي لقطاع غزة من نحو 2,713 مليون دولار في سنة 2022 إلى مستوى بالغ التدني بلغ نحو 486 مليون دولار سنة 2025. ونتيجة لذلك، تقلّص الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من 17.4% سنة 2022 إلى 3.9% فقط في سنة 2025، وهو أدنى مستوى تاريخي يُسجّله إسهامه الاقتصادي (انظر جدول 2/9).

ويعكس هذا الانحدار الحاد انتقال قطاع غزة من كونه مسهماً رئيسياً بما يقارب سدس الناتج المحلي الإجمالي إلى هامش اقتصادي شبه معطّل، في ظلّ توقّف واسع النطاق للأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية، وتحوّله فعلياً إلى منطقة منكوبة إنتاجياً بفعل التدمير المنهجي للأصول الرأسمالية والبنية التحتية.

في المقابل، أدّى هذا الانهيار في اقتصاد غزة إلى استحواذ الضفة الغربية على نحو 96.1% من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 2025، ما أفضى إلى نشوء حالة من "المركزية القسرية" للنشاط الاقتصادي في نطاق جغرافي واحد. وبالرغم من أنّ الضفة الغربية سجَّلت تراجعاً في قيمتها المطلقة خلال سنة 2024 مقارنة بسنوات الذروة، فإنّ الفجوة النسبية بينها وبين قطاع غزة اتّسعت بصورة غير مسبوقة، إذ ارتفعت من نحو 65 نقطة مئوية في سنة 2020 إلى قرابة 92 نقطة مئوية في نهاية سنة 2025.

ويؤكّد هذا التباين الحاد أنّ الاقتصاد الفلسطيني بات يتحرك وفق مسارَيْن متناقضَيْن: مسار يسعى إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الإنتاجية والاستمرارية في الضفة الغربية بالرغم من الضغوط المركّبة، ومسار انكماشي كارثي في قطاع غزة أدى إلى خروجه شبه الكامل من دورة الحسابات القومية كمسهم اقتصادي فاعل. وعليه، فإنّ أيّ أفق مستقبلي لإعادة بناء النمو الاقتصادي يظلّ مرهوناً عضوياً بوقف الانهيار في قطاع غزة، والانطلاق في عملية إعادة إعمار شاملة تعيد دمج طاقته الإنتاجية المفقودة في صلب الاقتصاد الكلي الفلسطيني.

جدول 2/9: الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من الضفة والقطاع 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[64]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2020	11,564.1	82.4	2,473.3	17.6	14,037.4	**100**
2021	12,443.6	82.8	2,578.1	17.2	15,021.7	**100**
2022	12,921.7	82.6	2,713.3	17.4	15,635	**100**
2023	13,328.3	86.1	2,154.7	13.9	15,483	**100**
2024	11,582.1	97	361.9	3	11,944	**100**
2025*	11,977.3	96.1	485.6	3.9	12,462.9	**100**

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من الضفة والقطاع 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

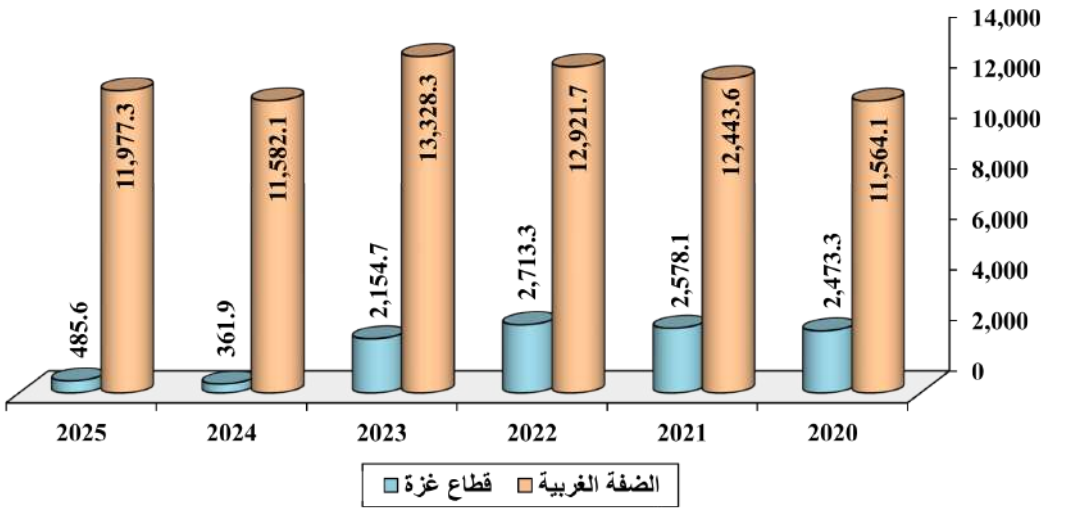

ب. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

بالنظر في البيانات المدرجة في جدول 2/10، نلاحظ أنّ الاقتصاد الفلسطيني في كلّ من الضفة والقطاع خلال السنوات 2020–2022 شَهِدَ مساراً يمكن توصيفه بـ"التعافي الهشّ" عقب الصدمة الانكماشية التي أحدثتها جائحة كورونا سنة 2020، حيث عكست مؤشرات الأداء الاقتصادي قدرة متفاوتة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على استعادة النشاط الاقتصادي. فقد أظهرت الضفة الغربية مرونة نسبية مكّنتها من تحقيق معدل نمو بلغ 7.6% في سنة 2021، مدفوعاً بإعادة تنشيط القطاعات الخدمية والتجارية وتحسّن الطلب المحلي، في حين ظلّ النمو في قطاع غزة بطيئاً ومتقلّباً بفعل القيود الهيكلية المزمنة والحصار، على الرغم من تسجيله نمواً محدوداً بنسبة 5.2% في سنة 2022، وهو ما شكّل آنذاك مؤشراً مؤقّتاً على استقرار نسبي لم يلبث أن تلاشى مع تصاعد الصدمات اللاحقة.

وفي سنتَي 2023 و2024، انتقل الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيّما في قطاع غزة، من حالة التباطؤ إلى طور الانكماش القسري العميق، حيث تحوّل معدل النمو في القطاع من تراجع حاد بلغ 20.6% في سنة 2023 إلى انهيار اقتصادي شبه كامل في سنة 2024، بمعدل انكماش تاريخي بلغ 83.2%. ولا يمكن تفسير هذا التدهور في إطار مفاهيم الركود الاقتصادي التقليدية، بل إنه يعكس تحليلياً حالة من تفكّك القاعدة الإنتاجية، تجلّت في الانخفاض الحاد للقيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.7 مليار دولار في ذروته سنة 2022 إلى ما يقارب 361.9 مليون دولار فقط سنة 2024، وذلك نتيجة التدمير المنهجي الإسرائيلي للأصول الرأسمالية والبنية التحتية، وتعطّل المنظومات السوقية، وتراجع قدرة الاقتصاد على توليد القيمة المضافة.

وتشير التقديرات الأولية لسنة 2025 إلى اتساع الفجوة البنيوية في مسار النمو بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ سجّلت الضفة الغربية نمواً إيجابياً محدوداً بنحو 3.4%، وهو نمو يرتبط في جوهره بأثر سنة الأساس المنخفضة أكثر من كونه تعبيراً عن تعافٍ اقتصادي حقيقي. وأما بعض التحسّن الذي شَهِدَه قطاع غزة في سنة 2025 مقارنة بسنة 2024، فإنّه يظل تحسناً داخل الهوة السحيقة التي تسبب بها العدوان، إذ إنّ نسبة التدهور ظلّت في حدود 82.1% مقارنة بسنة 2022.

ويؤكّد هذا التباين أنّ الحرب على غزة قد خلّفت ندوباً اقتصادية عميقة وطويلة الأمد، أدت إلى تآكل وزنه النسبي في الاقتصاد الفلسطيني الكلي، بحيث بات ناتجه المحلي لا يشكّل في سنة 2025 سوى نحو 3.9% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، مقارنة بنحو 17.4% في سنة 2022.

جدول 2/10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من الضفة والقطاع 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[65]

البيان		فعلي					تقديرات أولية
		2020	2021	2022	2023	2024	2025
الضفة الغربية	القيمة	11,564.1	12,443.6	12,921.7	13,328.3	11,582.1	11,977.3
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	11–	7.6+	3.8+	3.1+	13.1–	3.4+
قطاع غزة	القيمة	2,473.3	2,578.1	2,713.3	2,154.7	361.9	485.6
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	12.6–	4.2+	5.2+	20.6–	83.2–	34.2+

وفي ضوء هذا المسار، فإنّ الانخفاض الحاد في الناتج المحلي لقطاع غزة إلى مستويات متدنية للغاية، تُقدّر بنحو 486 مليون دولار في سنة 2025، يعكس تحولاً هيكلياً من اقتصاد منتج إلى اقتصاد إغاثي يعتمد بصورة شبه كاملة على المساعدات. ومن منظور استراتيجي، يُنذر هذا التحوّل بترسيخ الفقر المدقع طويل الأمد وتسارع تآكل رأس المال البشري، في ظلّ التزامن بين انهيار النشاط الاقتصادي والتدمير الواسع للمؤسسات التعليمية والصحية، بما يجعل أيّ مسار مستقبلي للتعافي الاقتصادي مرهوناً بإعادة بناء الأدوات الاقتصادية الأساسية، وليس بمجرد سدّ فجوة التمويل قصيرة الأجل.

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

تُظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2020–2025 اتساع الفجوة البنيوية بين اقتصاد السلطة الفلسطينية واقتصاد "إسرائيل" بصورة متسارعة، بما يعكس اختلالاً هيكلياً عميقاً في مسارات النمو، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لـ"إسرائيل" من نحو 411.6 مليار دولار سنة 2020 إلى نحو 611.5 مليار دولار سنة 2025، مسجلاً مساراً تصاعدياً واضحاً، لا سيّما في سنتَي 2024 و2025.

في المقابل، اتّسم الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية بالتذبذب والضعف البنيوي؛ إذ ارتفع من 15.5 مليار دولار سنة 2020 إلى ذروته عند 19.2 مليار دولار سنة 2022، قبل أن يتراجع إلى 18.6 مليار دولار سنة 2023، ثم شَهِدَ انخفاضاً حاداً في سنة 2024 ليصل إلى 16 مليار دولار، مع تعافٍ جزئي محدود في سنة 2025 عند 17.2 مليار دولار، دون استعادة مستويات ما قبل الصدمة.

وتُبرز نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى نظيره الإسرائيلي الاتجاه التنازلي للفجوة النسبية؛ إذ انخفضت هذه النسبة من 3.8% سنة 2020 إلى 3.6% خلال سنة 2022، ثم تراجعت بشكل حاد إلى 3% سنة 2024، لتصل إلى 2.8% سنة 2025. ويعكس هذا التراجع المتواصل تعمّق الاختلال الهيكلي لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وليس مجرد تقلبات دورية في الأداء الاقتصادي.

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[66]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2020	15,532	411,592	3.8
2021	18,109	489,872	3.7
2022	19,166	525,458	3.6
2023	18,635	510,288	3.7
2024	16,017	542,391	3
2025	*17,167	611,467	2.8

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2025
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

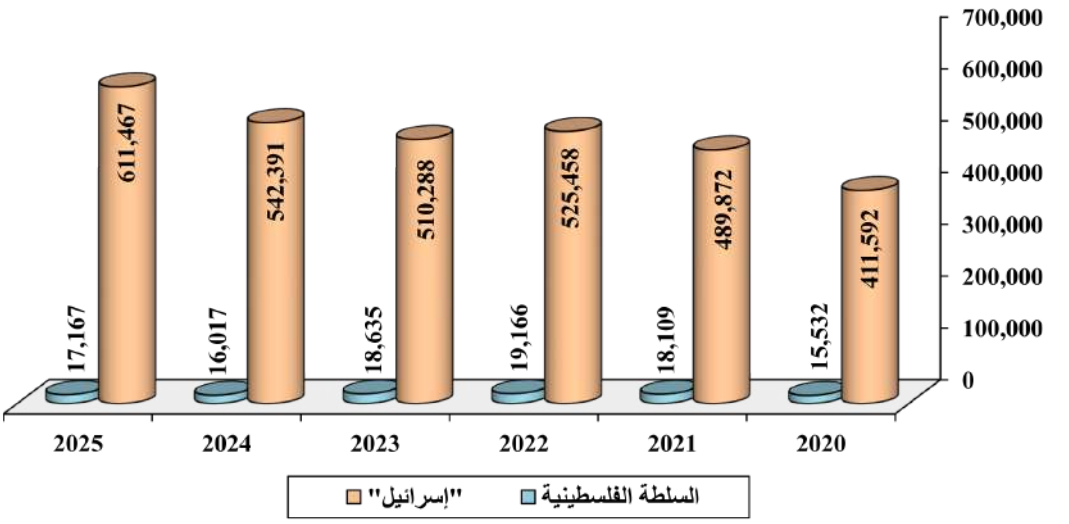

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أنّ الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي لا ترتبط فقط بفوارق الحجم أو الكفاءة الاقتصادية، بل تعكس بالأساس الأثر التراكمي لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك السيطرة على الموارد، وتقييد الاستثمار والتجارة، وإضعاف القدرة الإنتاجية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تآكل الوزن النسبي للاقتصاد الفلسطيني ضمن الاقتصاد الإقليمي، خصوصاً في ظلّ الصدمات المتلاحقة خلال سنتَي 2024 و2025.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشّراً مُركّباً يعكس مستوى تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموّه عبر الزمن، إذ يُحتسب بالأسعار الثابتة بعد استبعاد أثر كلٍّ من معدلات التضخّم ومعدلات النمو السكاني. ويشير هذا المؤشّر إلى متوسط حصّة الفرد المقيم في الاقتصاد من إجمالي الناتج المحلي، بما يتيح قياس الاتجاهات العامة لمستوى المعيشة بصورة أكثر دقّة مقارنة بالقيم الإسمية.

كما يُعاد توظيف هذا المؤشّر تحليلياً بوصفه متوسطاً تقريبياً لنصيب الفرد من الدخل، ومن الدخل المتاح للإنفاق، والذي يترجم إلى قوة شرائية فعلية متاحة للفرد الواحد. وتتأثر هذه القوة الشرائية بجملة من العوامل، أبرزها حجم التحويلات الواردة من الخارج، وطبيعة

الاستقطاعات المفروضة على الأفراد، بما في ذلك الضرائب والرسوم، الأمر الذي يجعل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أداة تحليلية مهمة لتقييم الرفاه الاقتصادي والقدرة الاستهلاكية عبر الزمن.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

تُظهر البيانات الواردة في جدول 2/12 أنّ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية خلال سنتَي 2024 و2025 يعكس تحوّلاً حاداً في المسار الاقتصادي، بما يجسّد عمق الصدمة البنيوية التي تعرّض لها الاقتصاد الفلسطيني في ظلّ العدوان الواسع والمستمر، ولا سيّما على قطاع غزة، وانعكاساته الممتدة على الضفة الغربية.

فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من نحو 2,999.8 دولاراً سنة 2023 إلى 2,274.4 دولاراً سنة 2024، مسجلاً تراجعاً غير مسبوق بلغت نسبته نحو 24.2%، وهو ما يعكس انهياراً ملموساً في القدرة الإنتاجية والدخل الحقيقي للأفراد، وتآكلاً واسعاً في مستويات المعيشة الاقتصادية.

أما في سنة 2025، فتشير التقديرات الأولية إلى تسجيل ارتفاع طفيف في متوسط نصيب الفرد ليبلغ نحو 2,326.5 دولاراً، وبمعدل نمو محدود قدره 2.3%، غير أنّ هذا التحسّن النسبي لا يمكن تفسيره بوصفه تعافياً اقتصادياً فعلياً، بقدر ما يعكس حالة من الاستقرار الهشّ عند مستويات متدنية تاريخياً، ناتجة عن انكماش القاعدة الاقتصادية واستمرار القيود المفروضة على النشاطَيْن الإنتاجي والتجاري. وعليه، فإنّ المسار العام لمتوسط نصيب الفرد خلال سنتَي 2024 و2025 يؤكّد انتقال الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة تراجع هيكلي عميق، تتّسم بانخفاض الدخل الحقيقي، وارتفاع معدلات الفقر والهشاشة الاقتصادية، بما يفرض تحديات استراتيجية جسيمة أمام صانعي السياسات وجهود إعادة الإعمار والتنمية في المديَيْن المتوسط والطويل.

جدول 2/12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[67]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025*
القيمة	2,922.5	3,051.5	3,100	2,999.8	2,274.4	2,326.5
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	13.5–	4.4+	1.6+	3.2–	24.2–	2.3+

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

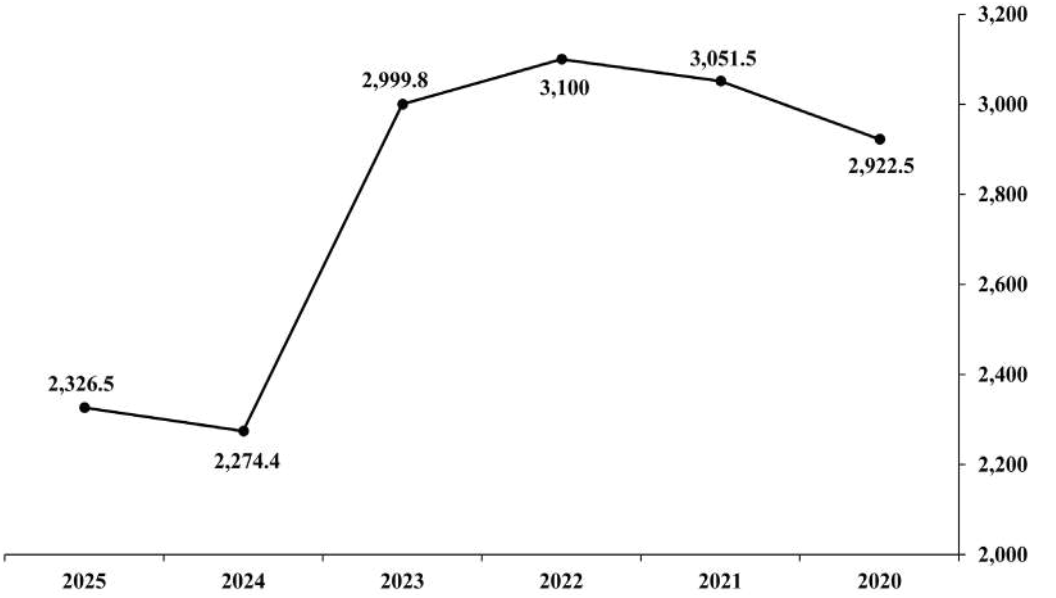

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في كلّ من الضفة والقطاع:

يُظهر تحليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبايناً بنيوياً حاداً بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2020–2025، ويبلغ هذا التباين ذروته بشكل خاص في سنتَي 2024 و2025. ففي حين حافظت الضفة الغربية على مستويات دخل فردي أعلى نسبياً بالرغم من التقلّبات الاقتصادية، شَهِدَ قطاع غزة انهياراً غير مسبوق في نصيب الفرد، يعكس حجم الصدمة الاقتصادية العنيفة التي تعرض لها القطاع خلال حرب الإبادة الجماعية.

ففي الضفة الغربية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,857 دولاراً في سنة 2024، مسجلاً تراجعاً حاداً بنسبة 14.9% مقارنة بسنة 2023، وهو ما يعكس التأثيرات غير المباشرة لحرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، ولا سيّما تشديد القيود على الحركة والتجارة، وتراجع فرص العمل والدخل.

ومع ذلك، تشير تقديرات سنة 2025 إلى تحسّن نسبي، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية إلى نحو 3,905 دولارات، محقّقاً معدل نمو بلغ 1.2%، إلا أنّ هذا التعافي يظل جزئياً ولم يُعد المؤشر إلى مستوياته السابقة، ما يدل على استمرار هشاشة البنية الاقتصادية في الضفة الغربية.

في المقابل، يكشف مسار قطاع غزة عن انهيار كارثي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفض من 970 دولاراً في سنة 2023 إلى نحو 161 دولاراً فقط في سنة 2024، بنسبة تراجع بلغت 83.4%، وهو انخفاض يعكس التدمير شبه الكامل للقاعدة الإنتاجية، وتوقّف الأنشطة الاقتصادية، وانهيار مصادر الدخل الفردي. وعلى الرغم من تسجيل ارتفاع محدود في سنة 2025 ليصل متوسط نصيب الفرد إلى نحو 212 دولاراً فإنه يبقى متدنياً جداً مقارنة بسنة 2023.

وعند المقارنة النسبية بين المنطقتين، يتّضح اتساع فجوة الدخل الفردي بصورة غير مسبوقة خلال سنتَي 2024 و2025؛ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية 24 ضعفَ نظيرهِ في قطاع غزة في سنة 2024، ونحو 18 ضعفاً سنة 2025. وتعكس هذه الفجوة اختلالاً هيكلياً عميقاً في توزيع الناتج والدخل بين الضفة والقطاع، نتيجة معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية التي تمركزت بشكل أساسي في قطاع غزة (انظر جدول 2/13).

وبناءً عليه، فإنّ تطوّر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتَي 2024 و2025 يُجسّد تحولاً بنيوياً في المسار الاقتصادي الفلسطيني، يتمثّل في انهيار شبه كامل لمستوى المعيشة في قطاع غزة مقابل تراجع حادّ وتعافٍ هشّ في الضفة الغربية، بما يحمل دلالات استراتيجية خطيرة على صعيد العدالة الجغرافية، والاستقرار الاجتماعي، وآفاق التنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.

جدول 2/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من الضفة والقطاع 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[68]

البيان		فعلي					تقديرات أولية
		2020	2021	2022	2023	2024	2025
الضفة الغربية	القيمة	4,197.1	4,418.8	4,490.9	4,533.3	3,856.5	3,904.5
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	13–	5.3–	1.6+	0.9–	14.9–	1.2+
قطاع غزة	القيمة	1,207.6	1,223.9	1,252.5	970	161	212.1
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	15.1–	1.3+	2.3+	22.6–	83.4–	31.7+

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من الضفة والقطاع 2020–2025 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

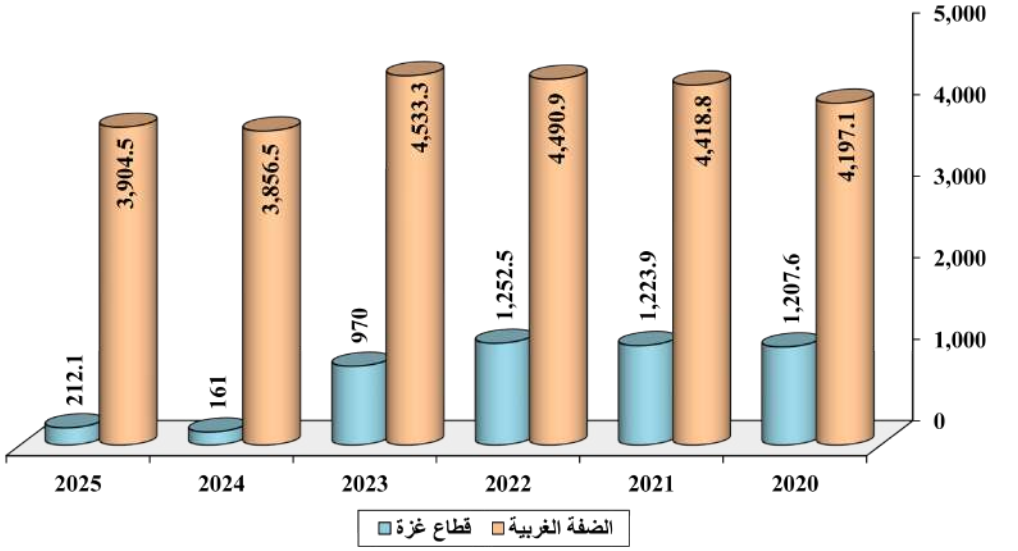

ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

عند مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، تتضح فجوةٌ بنيويةٌ وعميقةٌ خلال السنوات 2020–2025 بالأسعار الجارية، بما يعكس اختلالاً هيكلياً مستداماً في القدرات الإنتاجية ومستويات الدخل بين الجانبين.

فعلى امتداد هذه السنوات، لم يتجاوز متوسط نصيب الفرد للسلطة الفلسطينية في أفضل حالاته سنة 2020 نسبة 7.3% من نظيره الإسرائيلي، قبل أن تتخذ هذه النسبة مساراً تراجعياً تدريجياً لتستقر عند حدود 7% في سنتي 2022 و2023. وتبرز سنة 2024 كنقطة تحوّل سلبية حادة، إذ انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية إلى نحو 3,050 دولاراً، مقابل 54,393 دولاراً في "إسرائيل"، ما أدّى إلى تراجع النسبة إلى 5.6% من نظيره الإسرائيلي (أي أنّ دخل الفرد الإسرائيلي يساوي نحو 18 ضعف دخل الفرد الفلسطيني)، وهو أدنى مستوى خلال الفترة 2020–2025، وذلك في سياق حرب الإبادة الجماعية الواسعة على قطاع غزة وتداعياتها الممتدة على مجمل الاقتصاد الفلسطيني.

أمّا في سنة 2025، فيُلاحظ تحسّنٌ نسبي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية ليبلغ نحو 3,204 دولارات، مقابل ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في "إسرائيل" إلى 60,501 دولاراً. ومع ذلك، فإنّ هذا التحسّن النسبي لا يعكس تقارباً حقيقياً بقدر ما يشير إلى تعافٍ جزئيّ هشّ من قاعدة منخفضة، في ظلّ استمرار الفجوة المطلقة والهيكلية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. وبذلك، تؤكّد المقارنة أنّ سنتي 2024 و2025 جسّدا بوضوح أثر الصدمات السياسية والعسكرية على مستوى معيشة الفرد الفلسطيني، مقابل قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على الحفاظ على مسار تصاعدي في الدخل الفردي، الأمر الذي يعمّق اختلالات التنمية ويكرّس حالة عدم التماثل الاقتصادي بين الجانبين.

جدول 2/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2025 بالأسعار الجارية (بالدولار)[69]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2020	3,234	44,138	7.3
2021	3,679	51,681	7.1
2022	3,800	54,425	7
2023	3,611	51,831	7
2024	3,050	54,393	5.6
2025	*3,204	60,501	5.3

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2025 بالأسعار الجارية (بالدولار)

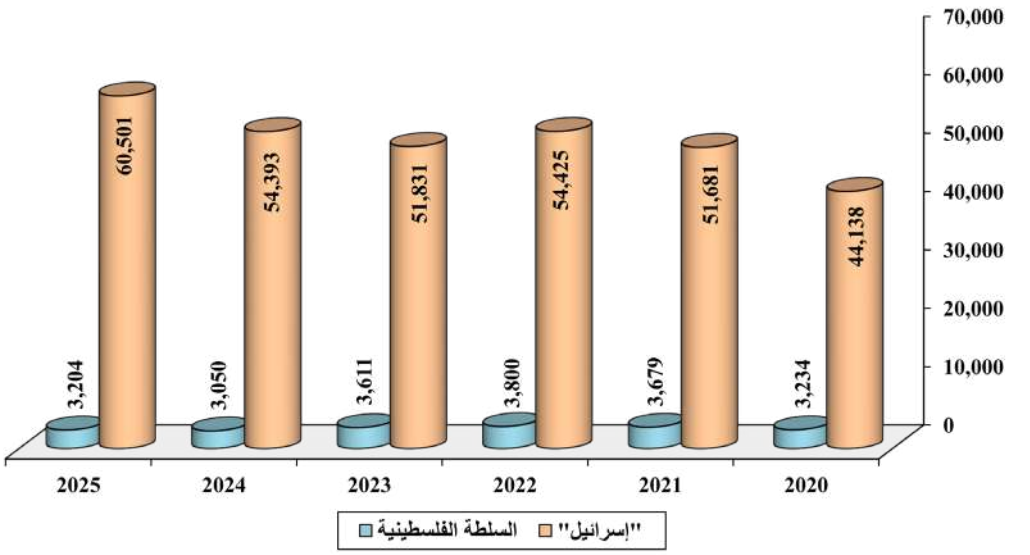

3. الدَّين العام:

ارتبط تفاقم الدَّين العام، بشقَّيه المحلي والخارجي، بالتوسّع الكبير في النفقات الحكومية وما نتج عنه من عجزٍ مزمنٍ ومستدام في الموازنة العامة، وذلك في ظلّ تراجعٍ ملموس ومتواصل في مستويات الدعم الخارجي منذ سنة 2009، وما رافقه من تقلبات حادة. وقد تعمّق هذا المسار مع تزايد الالتزامات المالية الناجمة عن جائحة كورونا، إضافةً إلى الاستقطاعات الإسرائيلية الجائرة من أموال المقاصة.

وفي هذا السياق، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها تتّجه بصورة متكررة إلى الاستدانة بوصفها ملاذاً مالياً ميسّراً، ولا سيّما من المصادر المحلية، وفي مقدمتها الجهاز المصرفي والهيئات العامة، بما في ذلك هيئة التقاعد الفلسطينية.

وتُظهر بيانات الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2020–2025، تحوّلاً نوعيّاً في مسار الدَّين العام بما يعكس انتقال المالية العامة من مرحلة الاحتواء النسبي للمخاطر إلى مرحلة التفاقم الهيكلي للمديونية، ويتجلّى ذلك بوضوح خلال سنتَي 2024 و2025.

فعلى مستوى الدَّين العام المحلي، يُلاحظ أنّ سنة 2024 شكّلت نقطة انعطاف حادة، إذ ارتفع رصيد الدَّين إلى نحو 2,882 مليون دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 17.1%، مقارنة بمستويات أقل تقلّباً نسبياً في السنوات السابقة.

ويعكس هذا الارتفاع لجوء الحكومة المكثّف إلى الاقتراض المحلي لتعويض الانكماش الحاد في الإيرادات العامة الناتج عن تراجع النشاط الاقتصادي وتقلّص التحويلات الخارجية، بالإضافة إلى الاستقطاعات الإسرائيلية المتزايدة. ويتعمّق هذا الاتجاه في سنة 2025، حيث قفز الدَّين المحلي إلى نحو 3,431 مليون دولار، مسجلاً معدل ارتفاعٍ بلغ 19%، بما يشير إلى تصاعد الاعتماد على الجهاز المصرفي والمؤسسات العامة كمصدر تمويلي رئيسي، في ظلّ انحسار البدائل التمويلية الأخرى.

في المقابل، يتّسم الدَّين العام الخارجي بقدر أكبر من الاستقرار النسبي، إذ لم يشهد سوى زيادات محدودة خلال السنوات 2020–2025. ففي سنة 2024 ارتفع الدَّين الخارجي بنسبة 0.1% ليصل إلى 1,322 مليون دولار، قبل أن يرتفع مجدداً في سنة 2025 بنسبة 2.7%، ليصل رصيد الدَّين العام الخارجي إلى 1,358 مليون دولار. ويعكس هذا النمط قيود الوصول إلى التمويل الخارجي، واشتراطاته السياسية والمؤسسية، مقارنة بسهولة نسبيّة في تعبئة الموارد المحلية، وإن كان ذلك على حساب الاستقرار المالي الداخلي.

وفيما يتعلق بمستوى إجمالي الدَّين العام، يتّضح أنّ سنتَي 2024 و2025 شهدتا تسارعاً لافتاً في وتيرة التراكم، إذ ارتفع الإجمالي من 3,782 مليون دولار في سنة 2023 إلى 4,204 مليون دولار في سنة 2024، ثم إلى 4,789 مليون دولار في سنة 2025، أي بزيادة تراكمية تقارب المليار دولار خلال سنتين فقط.

ويكتسب هذا التطوّر دلالته الأعمق عند ربطه بمسار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي انخفض في سنة 2024 إلى 16,017 مليون دولار قبل أن يشهد تعافياً محدوداً في سنة 2025 إلى 17,167 مليون دولار، وهو تعافٍ غير كافٍ لاحتواء التوسّع السريع في المديونية.

وبناءً عليه، ارتفعت نسبة إجمالي الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20.3% في سنة 2023 إلى 26.2% في سنة 2024، ثم إلى 27.9% في سنة 2025، ما يعكس انتقال اقتصاد السلطة الفلسطينية إلى مستوى أعلى من المخاطر المالية، حيث بات نمو الدَّين يتجاوز بشكل واضح قدرة اقتصاد السلطة الفلسطينية على توليد الدخل. وتشير هذه الدينامية إلى أنّ التوسّع في الاقتراض خلال السنوات الأخيرة أصبح يتّخذ سمة هيكلية قسرية ناجمة عن الصدمة الاقتصادية العميقة، وضعف القاعدة الإنتاجية، وتآكل الحيّز المالي، بما يثير تساؤلات جوهرية حول استدامة المالية العامة وقدرة الحكومة على إدارة عبء الدَّين دون تعميق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط.

جدول 2/15: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2020–2025 (بالمليون دولار)[70]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الدَّين العام المحلي	2,324	2,528	2,242	2,461	2,882	3,431
معدل النمو السنوي (%)	47.4+	8.8+	11.3–	9.8+	17.1+	19+
الدَّين العام الخارجي	1,325	1,320	1,301	1,321	1,322	1,358
معدل النمو السنوي (%)	8.8+	1.4–	1.4–	1.6+	0.1+	2.7+
إجمالي الدَّين العام	3,649	3,848	3,543	3,782	4,204	4,789
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	15,532	18,109	19,166	18,635	16,017	*17,167
إجمالي الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	23.5	21.2	18.5	20.3	26.2	27.9

* تقديرات أولية.

الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2020–2025 (بالمليون دولار)

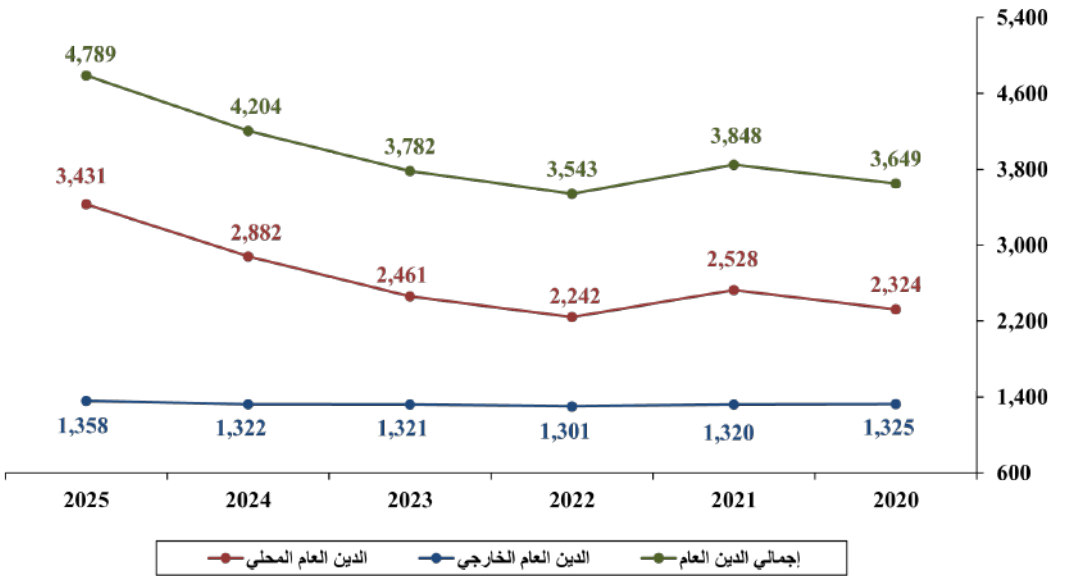

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تعكس الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مجمل النشاط المالي الحكومي خلال سنة مالية محددة، إذ تتضمن بيان الإيرادات العامة والنفقات بمختلف أشكالها وبنودها، إلى جانب تحديد وضع الرصيد الكلي للموازنة من حيث الفائض أو العجز، وآليات توجيه الفائض في حال تحقّقه، وسبل تمويل العجز عند حدوثه. وتتناول البيانات الواردة أدناه الفترة 2020–2025، حيث تبرز تداعيات العدوان الإسرائيلي المدمّر على قطاع غزة، الذي ترافق مع السياسات الإسرائيلية المتمثّلة في وقف تحويل أموال المقاصة، إضافة إلى ممارسات القرصنة والاقتطاعات والخصومات الجائرة.

جدول 2/16: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2020–2025 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[71]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
إيرادات محلية	1,210	1,539	1,776	1,639	1,313	1,490
إيرادات المقاصّة	2,400	2,777	3,146	2,731	1,856	1,755
إرجاعات ضريبية	84–	91–	237–	11–	14–	9–
صافي الإيرادات العامة	3,526	4,225	4,685	4,359	3,155	3,236
معدل النمو السنوي (%)	7.1+	19.8+	10.9+	7–	27.6–	2.6+
رواتب وأجور	1,891	1,988	2,048	1,894	1,658	1,687
غير الأجور	1,659	1,624	1,614	1,612	1,568	1,484
صافي الإقراض	351	373	366	365	403	372
مخصصات مدفوعات	54	50	131	154	94	47
إجمالي النفقات	3,955	4,035	4,158	4,025	3,724	3,590
معدل النمو السنوي (%)	8.1+	2+	3+	3.2–	7.5–	3.6–
الرصيد الجاري	429–	190	527	334	569–	354–
النفقات التطويرية	169	168	178	215	170	160
الرصيد الكلي قبل الدعم	598–	22	349	119	739–	514–
مجموع الدعم	464	321	345	358	810	962
الرصيد الكلي بعد الدعم	134–	343	694	477	71	448

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2020–2025 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

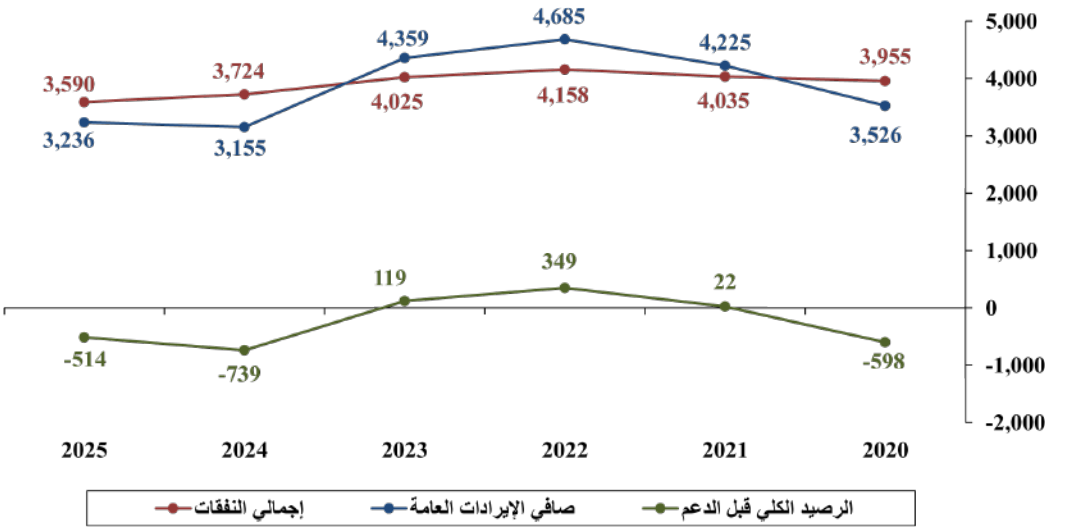

تعكس بيانات المالية العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2020–2025 وفق الأساس النقدي، مساراً متقلباً يتّسم بهشاشة بنيوية متراكمة، تتعمق حدّتها في سنوات الصدمات السياسية والاقتصادية. فقد شهدت الإيرادات العامة تحسناً نسبياً خلال الفترة 2020–2022 مدفوعة بانتعاش محدود في الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة، إلا أنّ هذا المسار انكسر بوضوح ابتداءً من سنة 2023، وصولاً إلى الانهيار الحاد في سنة 2024، حيث تراجعت الإيرادات المحلية إلى 1,313 مليون دولار، وانخفضت إيرادات المقاصة إلى 1,856 مليون دولار، وهو ما انعكس في تراجع صافي الإيرادات العامة بنسبة 27.6%، مسجلاً أحد أسوأ معدلات الانكماش المالي في تاريخ السلطة الفلسطينية.

وتشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية إلى أنّ سلطات الاحتلال تحتجز منذ سنة 2019 وحتى مطلع سنة 2025 ما يقارب 7 مليارات شيكل من أموال المقاصة، أي ما يعادل نحو 1.9 مليار دولار أمريكي (باحتساب متوسط سعر صرف قدره 3.65 شيكل لكل دولار). وقد مثّلت هذه المبالغ المحتجزة عنصراً حاسماً في تعميق أزمة السيولة لدى الخزينة الفلسطينية، وأسهمت بشكل مباشر في تفاقم العجز المالي، وإضعاف قدرة الموازنة العامة على الإيفاء بالتزاماتها الأساسية، ولا سيّما دفع الرواتب وتمويل الخدمات العامة، في سياق حرب شاملة دمّرت مقومات الاقتصاد الفلسطيني وحوّلت الموازنة من أداة للسياسة الاقتصادية إلى إطار لإدارة الأزمة والبقاء المالي.[72]

وعلى صعيد الإنفاق، تُظهر البيانات أنّ النفقات الجارية اتّسمت بجمود نسبي في سنة 2024، مع تراجع إجمالي النفقات إلى 3,724 مليون دولار، في محاولة قسرية لاحتواء العجز في ظلّ شحّ الموارد، إلا أنّ هذا الضبط لم يكن انعكاساً لإصلاح مالي هيكلي، بل نتيجة اختناق مالي حاد. وقد ترافق ذلك مع اتساع العجز الجاري إلى 569 مليون دولار، ما يعكس عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية الالتزامات الأساسية، وعلى رأسها بند الرواتب وصافي الإقراض.

أما في سنة 2025، فتشير الأرقام إلى انتعاش ظاهري في الإيرادات، حيث ارتفع صافي الإيرادات العامة إلى 3,236 مليون دولار بمعدل نمو 2.6%، مدفوعاً أساساً بارتفاع الإيرادات المحلية إلى 1,490 مليون دولار، إلا أنّ هذا التحسّن يبقى هشّاً وغير مستدام.

في المقابل، بلغ إجمالي النفقات في سنة 2025 نحو 3,590 مليون دولار، مع ارتفاع ضئيل في بند الرواتب والأجور ليصل إلى 1,687 مليون دولار؛ مع ملاحظة انخفاض مستوى العجز الجاري إلى 354 مليون دولار سنة 2025 بعد أن كان 569 مليون دولار في السنة التي سبقتها.

وعليه، تكشف هذه المؤشرات أنّ الموازنة العامة الفلسطينية باتت رهينة لسياسات الاحتلال المالية القائمة على القرصنة والابتزاز، ولتداعيات حرب الإبادة الجماعية التي عمّقت الانكماش الاقتصادي، وللدعم الخارجي، ما أفقد الموازنة قدرتها على أداء دورها التنموي، وحوّلها إلى أداة لإدارة الأزمة والبقاء المالي لا أكثر.

5. العمل والبطالة والفقر:

يُعدّ العنصر البشري الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وعملياته الإنتاجية، إذ يتجسّد في قوى عاملة متعدّدة المهارات تشمل الحرفيين والمهنيين وأصحاب الاختصاصات والخبرات في مجالات متنوعة، سواء في القطاع الحكومي أم القطاع الخاص أم مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، جنباً إلى جنب مع عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال والاستثمار. ويرتبط العنصر البشري ارتباطاً مباشراً بالتحولات الديموجرافية، ولا سيّما الزيادة المتواصلة في أعداد السكان وانتقالهم عبر المراحل العمرية المختلفة، بما يؤدي تدريجياً إلى تدفّقهم نحو سوق العمل. ويترافق مع هذا المسار تطلّعات القوى العاملة إلى الحصول على فرص عمل ملائمة، في مسعى لتجنّب البطالة والحدّ من مخاطر الانزلاق إلى دائرة الفقر.

جدول 2/17: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2020–2025 (بالألف)[73]

البيان		2020	2021	2022	2023	2024	2025*
الضفة الغربية	القوى العاملة	867	918	976	998	995	1,018
	العاملون	730	776	848	815	682	738
	المتعطلون	137	142	128	183	313	280
	نسبة البطالة (%)	15.7	15.5	13.1	18.3	31.4	27.5
قطاع غزة	القوى العاملة	424	490	527	535	–	–
	العاملون	226	260	288	290	–	–
	المتعطلون	198	230	239	245	–	–
	نسبة البطالة (%)	46.6	46.9	45.3	45.8	–	–
الضفة الغربية وقطاع غزة	القوى العاملة	1,291	1,408	1,503	–	–	–
	العاملون	956	1,036	1,136	–	–	–
	المتعطلون	335	372	367	–	–	–
	نسبة البطالة (%)	25.9	26.4	24.4	–	–	–
العاملون في "إسرائيل"		125	124	164	107	21	31.4
العاملون في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية			21	29	16	15	20.4

* بيانات الربع الرابع من سنة 2025.

ملاحظة: بيانات سنة 2023 لقطاع غزة هي للربع الثالث من سنة 2023، ولا تتوفر بيانات بعد ذلك بسبب الحرب على قطاع غزة.

أ. واقع العمل والبطالة:

تُظهر بيانات جدول 2/17 أنّ سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة 2020–2025 اتّسم بدرجة عالية من الهشاشة البنيوية والتقلّبات الحادّة، مع مسار عام يميل نحو التدهور، لا سيّما في أعقاب حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وتداعياتها العميقة على البنية الاقتصادية والإنتاجية. كما أصبح الحديث عن سمات العمالة في القطاع غير واقعي، لكون أغلبية المفاهيم والمصطلحات المتعلّقة بقياس سمات القوى العاملة لا تنطبق عليه بسبب حرب الإبادة.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية قد أشارا في بيانٍ صحفي أنّ نحو نصف القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة متعطّلة سنة 2025، حيث بلغ معدل البطالة 46%، مع تفاوت حادّ بين الضفة والقطاع، بواقع 28% في الضفة و78% في القطاع، ولكن لم يتم نشر أرقام تفصيلية.[74]

وعلى مستوى الضفة الغربية، يُلاحظ أنّ سوق العمل كان أكثر قدرة نسبية على امتصاص الصدمات مقارنة بقطاع غزة، إلا أنه لم يكن بمنأى عن التداعيات العامة. فقد ارتفعت القوى العاملة من 867 ألفاً سنة 2020 إلى 998 ألفاً سنة 2023، ثم تراجعت إلى 995 ألفاً في سنة 2024. وتزامن ذلك مع انهيار واضح في التشغيل خلال سنة 2024، إذ انخفض عدد العاملين من 815 ألفاً في سنة 2023 إلى 682 ألفاً في سنة 2024، ما أدّى إلى تضاعف عدد المتعطّلين ليصل إلى 313 ألفاً، وارتفاع معدل البطالة إلى 31.4%. وبحسب الأرقام المتوفرة للربع الرابع من سنة 2025، بلغ عدد القوى العاملة نحو 1.02 مليون، وبالرغم من تحسّن عدد العاملين إلى 738 ألفاً وانخفاض عدد المتعطلين إلى 280 ألفاً، إلا أنّ معدل البطالة ظلّ مرتفعاً عند 27.5%، بما يعكس تعافياً هشّاً وغير مستدام، يرتبط بعوامل ظرفية أكثر منه بتحسن هيكلي في الاقتصاد.

أما قطاع غزة، فقد شَهِدَ انهياراً شبه كامل في سوق العمل، يؤكّد الطابع الكارثي للأوضاع الاقتصادية والإنسانية التي تعرّض لها خلال حرب الإبادة الجماعية. فبعد أن كان حجم القوى العاملة مستقراً نسبياً حول 500 ألف فرد خلال الفترة 2020–2023، وعدد العاملين حول 250 ألف مع نسبة بطالة لا تتعدّى 47%، إلا أنّ عدد العاملين تراجع بصورة دراماتيكية بسبب الحرب، مع تسجيل معدلات بطالة قياسية خلال سنتَي 2024–2025، ويعكس هذا الواقع تعطّلاً شبه تام للنشاط الاقتصادي، وانهياراً لأسواق العمل المحلية، واعتماداً متزايداً على المساعدات الإنسانية بدل الدخل من العمل.

أما بالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فقد انخفض عددهم بشكل كبير جداً في سنة 2024 نتيجة الإغلاقات المشدّدة التي فرضها الاحتلال عقب العدوان على قطاع غزة، حيث بلغ نحو 36 ألف عامل، بعد أن كان قد وصل إلى نحو 123 ألف عامل في سنة 2023. وتشير بيانات الربع الرابع من سنة 2025 إلى تحسّن محدود، حيث ارتفع العدد إلى نحو 52 ألف عامل (انظر جدول 2/17).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إنّ سنتَي 2024 و2025 شكّلا نقطة تحوّل سلبية حادة في مسار سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انتقلت البطالة من مستوى هيكلي

مرتفع إلى بطالة واسعة النطاق ذات طابع جماعي، خصوصاً في قطاع غزة، مع امتداد آثارها إلى الضفة الغربية. ويشير ذلك إلى أنّ أيّ تحسّن نسبي في مؤشرات سنة 2025 لا يمكن قراءته باعتباره تعافياً اقتصادياً، بل كحالة إدارة أزمة في ظلّ غياب مقومات الإنتاج، واستمرار القيود الإسرائيلية، وتآكل القاعدة الاقتصادية الفلسطينية.

ب. واقع الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

ترتبط حالة الفقر بشكل مباشر بمستوى البطالة ومدى كفاءة سوق العمل، إلى جانب مستويات الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العاملون. وفي السياق الفلسطيني، تمّ تحديد الحدّ الأدنى للأجور بقرار من مجلس الوزراء ليكون 1,880 شيكلاً (نحو 600 دولار) شهرياً في سنة 2022، بهدف دعم الدخول وتحسين قدرة الأسر على مواجهة تكاليف المعيشة، غير أنّ التطبيق الفعلي لهذا الحدّ ظلّ محدوداً في الضفة الغربية، وما يزال غائباً بشكل فعّال في قطاع غزة. ووفق بيانات مسح القوى العاملة للضفة الغربية – الربع الرابع من سنة 2025 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ 14.6% من المستخدمين في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجوراً أقلّ من الحدّ الأدنى، وهو ما يعادل نحو 40 ألف عامل. ويبلغ متوسط الأجر الشهري لهذه الفئة 1,442 شيكلاً (نحو 460 دولاراً)، فيما يبلغ متوسط الأجر اليومي لهذه الفئة نحو 136 شيكلاً (نحو 44 دولاراً)، فيما تستمر ساعات العمل الأسبوعية بنحو 41.3 ساعة.[75] ويشير ذلك إلى فجوة بين الحد الأدنى المحدّد قانونياً وبين الأجور الفعليّة التي يحصل عليها العمال، وهو مؤشّر يعكس هشاشة سوق العمل وضعف آليات التنفيذ والمراقبة.

أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور نحو 89% في سنة 2022، وبمعدل أجر شهري نحو 697 شيكلاً (نحو 197.5 دولاراً).[76]

ويُظهر التباين في معدلات الأجور بين الضفة الغربية وقطاع غزة اختلالاً هيكلياً عميقاً في سوق العمل الفلسطيني، يعكس الفوارق في البيئة الاقتصادية، وفرص التشغيل، وطبيعة القيود المفروضة على النشاط الإنتاجي. ففي حين تستفيد الضفة الغربية نسبياً من هامش حركة أوسع، وتنوّع أكبر في القطاعات الاقتصادية، واستيعاب جزئي للعمالة في سوق العمل الإسرائيلي، يعاني قطاع غزة من حصار ممتد، وانكماش اقتصادي حاد، وتراجع القدرة التشغيلية للقطاع الخاص، ما ينعكس مباشرة على مستويات الأجور.

ويعدّ انعدام الأمن الغذائي أحد أبرز تداعيات الفقر المزمن وتراجع الدخل في المجتمع الفلسطيني، لا سيّما في ظلّ الأحداث المتسارعة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال سنتَي 2024 و2025. وفي سياق قطاع غزة، أدّت حرب الإبادة الجماعية وتداعياتها العميقة، إلى جانب الحصار المفروض على المعابر وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، إلى تفاقم الأزمة الغذائية بشكل حادّ. إذ أظهرت تحليلات متعدّدة أنّ الغالبية العظمى من السكان يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع تصنيف واسع النطاق ضمن مراحل الأزمة Crisis والطوارئ Emergency وحتى المرحلة الخامسة (الكارثة) (IPC Phase 5) Catastrophe، وهو أعلى مستوى في التصنيف الدولي لمراحل الأمن الغذائي، مما يعكس عجز الأسر عن تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء بسبب تدنّي القدرة الشرائية، وارتفاع الأسعار، وتراجع الإنتاج المحلي.[77]

وفي سنة 2025، ظلّ الوضع الغذائي هشّاً حتى بعد تسجيل بعض التحسّن المؤقّت في تدفّق المساعدات، إذ أظهر تقرير من وكالات الأمم المتحدة أنّ نحو 77% من سكان غزة ما زالوا يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد مع استمرار مخاطر سوء التغذية واختلال التوازن الغذائي.[78]

وعلى الرغم من أنّ الضفة الغربية لم تشهد مستويات من انعدام الأمن الغذائي بالحدّة نفسها التي يشهدها قطاع غزة، إلا أنّ تدهور الوضع الاقتصادي العام، بما في ذلك الركود العميق وارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية، أثّر سلباً على مستوى تغذية الأسر الضعيفة في الضفة أيضاً، حيث عانى عدد متزايد من الأسر من تأثيرات انكماش الدخل وارتفاع أسعار الغذاء الأساسية، ما حدّ من قدرتها على توفير الغذاء الكافي والمتوازن لأفرادها، وإن كان الوضع الغذائي أقل حدة مقارنة بغزة.[79]

تعكس هذه الأوضاع تداعيات مركّبة للصراع المستمر، والقيود المفروضة على الحركة والوصول الإنساني، وتراجع الإنتاج المحلي، ما يجعل الأمن الغذائي قضية مركزية في السياسات العامة في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتفرض البيانات المتاحة ضرورة تدخّل عاجل ومستدام يعزّز من وصول الغذاء، ويحافظ على استمراريّة أنظمة الدعم الغذائي والصحي، ويعالج أزمة سوء التغذية المزمنة قبل أن تتسبّب في آثار ديموجرافية وصحية طويلة الأمد.

6. النشاط الصناعي:

تمتلك الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 العديد من المقومات التي تؤهلها لإحداث نهضة صناعية، شرط تحقيق التحرّر من الاحتلال وتوفّر الإرادة الحقيقية للتنمية والتقدم الاقتصادي.

جدول 2/18: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2020-2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[80]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025*
التعدين واستغلال المحاجر	49.9	49.7	48.8	63	66.4	64.5
الصناعات التحويلية	1,500.7	1,537.7	1,623	1,821.8	1,730.6	1,914
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	138.6	146	160.1	113.2	46.7	49.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	55.2	56.7	56	54	31.4	26.9
المجموع	**1,744.4**	**1,790.1**	**1,887.9**	**2,052**	**1,875.1**	**2,054.7**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	15.9–	2.6+	5.5+	8.7+	8.6–	9.6+
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.4	11.9	12.1	13.3	15.7	16.5

* تقديرات أولية.

التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2025 (%)

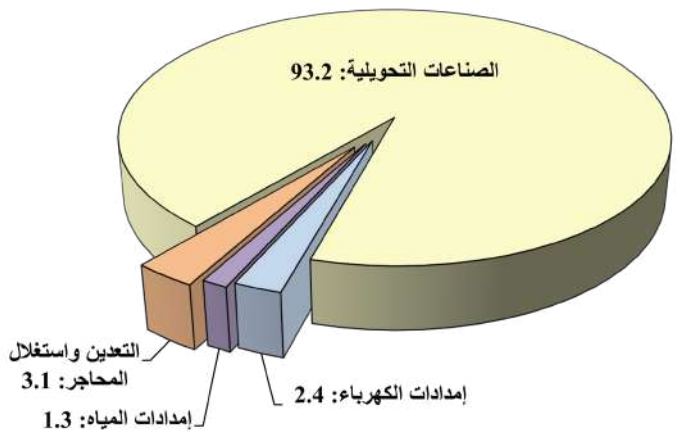

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2020-2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

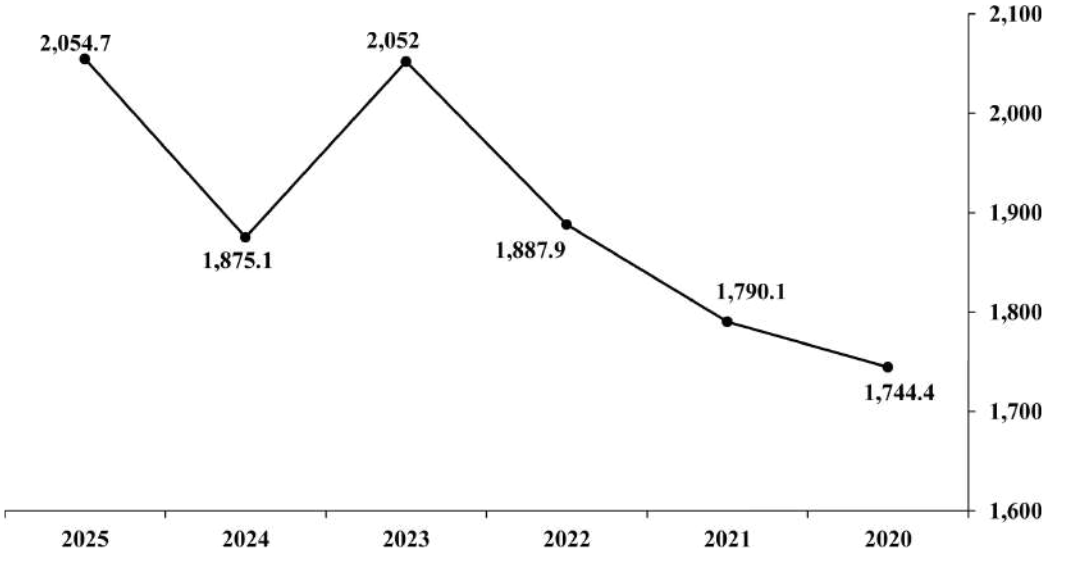

يُظهر جدول 2/18 أنّ الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2020–2025 اتّخذ مساراً متذبذباً يعكس هشاشة البنية الإنتاجية الصناعية وتأثّرها العميق بالصدمات الاقتصادية والسياسية المتكررة. فبعد الانكماش الحاد الذي شَهِدَه القطاع الصناعي في سنة 2020، حيث بلغ الناتج الصناعي نحو 1.74 مليار دولار بالأسعار الثابتة، عاد ليسجّل نمواً تدريجياً خلال السنوات 2021–2023، مدفوعاً بالتحسّن النسبي في الصناعات التحويلية، ليبلغ ذروته في سنة 2023 بنحو 2.05 مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي قدره 8.7%. غير أنّ هذا المسار الإيجابي لم يستمر، إذ شهدت سنة 2024 تراجعاً ملحوظاً في الناتج الصناعي إلى نحو 1.88 مليار دولار، بمعدل انكماش سنوي بلغ 8.6%، في ظلّ تداعيات حرب الإبادة الجماعية وتقييد حركة الإنتاج وسلاسل التوريد، لا سيّما في قطاع غزة.

أما في سنة 2025، فيُظهر جدول 2/18 مؤشرات تعافٍ نسبي، إذ يُقدَّر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي إلى نحو 2.05 مليار دولار، مسجّلاً معدل نمو سنوي يقارب 9.6%، مع ارتفاع إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى 16.5% مقارنة بـ 15.7% في سنة 2024، وهو ما يعكس الدور المتنامي، وإن كان هشاً، للقطاع الصناعي في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني خلال مرحلة ما بعد الصدمة.

وعلى مستوى ترتيب الأنشطة الصناعية ونسب إسهامها في سنة 2025، تتصدّر الصناعات التحويلية الهيكل الصناعي الفلسطيني بقيمة تقديرية بلغت 1,914 مليون دولار، مشكِّلةً نحو 93.2% من إجمالي الناتج الصناعي، ما يؤكّد استمرار الطابع الريعي التحويلي المحدود للصناعة الفلسطينية واعتمادها الكبير على هذا النشاط. ويأتي في المرتبة الثانية نشاط التعدين واستغلال المحاجر بقيمة 64.5 مليون دولار وبنسبة تقارب 3.1%، يليه نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بقيمة 49.3 مليون دولار وبنسبة 2.4%. في المقابل، تراجع وزن إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات إلى المرتبة الأخيرة، مُسهماً بنحو 26.9 مليون دولار فقط، أي ما يعادل 1.3% من إجمالي الناتج الصناعي، وهو ما يعكس الاختلالات البنيوية وضعف الاستثمار في البنية التحتية الأساسية الداعمة للإنتاج الصناعي.

وبشكل عام، تكشف بيانات سنتَي 2024 و2025 أنّ التعافي الصناعي، بالرغم من تحسّنه النسبي سنة 2025، ما يزال تعافياً جزئياً وغير متوازن، تقوده الصناعات التحويلية وحدها، في ظلّ تراجع أو محدودية إسهام الأنشطة الصناعية الأخرى، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى سياسات صناعية تكاملية، تُعزّز تنويع القاعدة الإنتاجية، وتدعم استدامة النمو الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

7. النشاط الزراعي:

تشتدّ الحاجة في الحالة الفلسطينية إلى استغلال كافة المساحات القابلة للزراعة، وتكثيف هذا النشاط تثبيتاً للهوية الفلسطينية، ومواجهةً للهجمة الاستيطانية الآخذة في التصاعد.

جدول 2/19: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2020-2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[81]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025**
القيمة*	1,001	993.9	938.6	679	582.3	622.8
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	9.1–	0.7–	5.6–	27.7–	14.2–	7–
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.1	6.6	6	4.4	4.9	5

* يشمل أنشطة الحراجة وصيد الأسماك.

** تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2020-2025 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

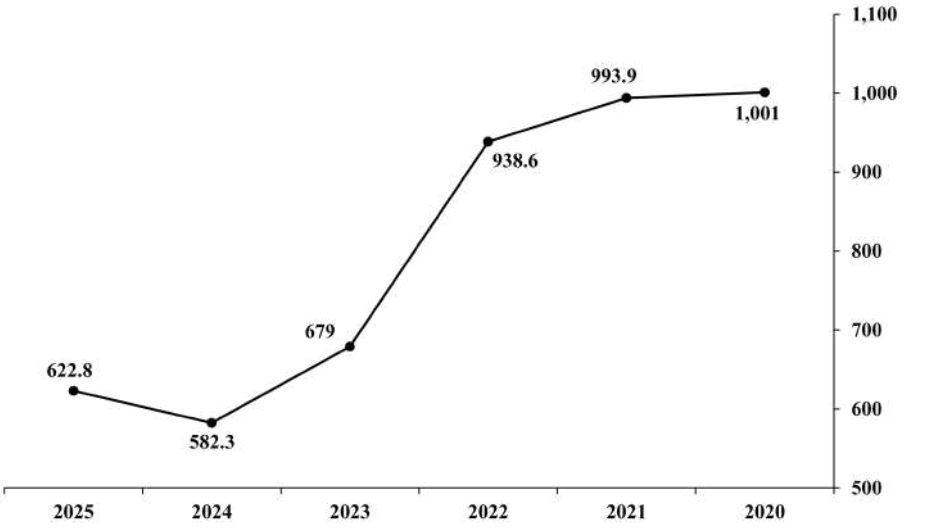

يتّضح من جدول 2/19 أنّ الناتج المجلي الإجمالي للقطاع الزراعي يُظهر اتجاهاً انكماشياً واضحاً خلال الفترة 2020–2024، إذ تراجعت قيمته من نحو مليار دولار إلى نحو 582 مليون دولار، مع تسجيل معدلات نمو سلبية متتالية بلغت ذروتها 27.7% سنة 2023. كما انخفض إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 7.1% سنة 2020 إلى 4.4% سنة 2023، قبل أن يتحسّن نسبياً إلى 4.9% سنة 2024. وفي سنة 2025، برزت مؤشرات تعافٍ جزئي، حيث ارتفعت القيمة إلى نحو 623 مليون دولار، وتحسّن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%. وتعكس هذه الأرقام تدهور الظروف الميدانية والأمنية واللوجستية خلال حرب الإبادة الجماعية على القطاع، بما في ذلك تقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم، وتضرّر البنى التحتية الزراعية، وارتفاع تكلفة المدخلات، إلى جانب زيادة الضغوط على الموارد المائية والأراضي القابلة للزراعة، بالرغم من بوادر الاستقرار النسبي في الفترة الأخيرة.

وكشف تحليل أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) Food and Agriculture Organization (FAO) ومركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات) The United Nations Satellite Centre (UNOSAT) أنّ الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية في غزة ارتفعت إلى 87% في أواخر أيلول/ سبتمبر 2025، في حين تعرضت الغالبية العظمى من البيوت البلاستيكية والآبار للدمار، مما أوقف عملياً إنتاج الغذاء المحلي، وأفقد آلاف الأسر مصدر رزقها الأساسي.[82]

ويشير تقرير صادر عن منظمة الفاو إلى أنّ نحو 72 ألف أسرة زراعية في الضفة الغربية (ما يقارب ثُلثي الأسر الزراعية) واجهت مشاكل فقدان الدخل الزراعي سنة 2025، مع انخفاض

حاد في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، ما يعكس تراجع النشاط الزراعي ليس فقط في غزة، بل في الضفة الغربية أيضاً، نتيجة تزايد القيود الإسرائيلية على الحركة، والممارسات الإسرائيلية التوسّعية في الأراضي الزراعية، إضافة إلى نقص الدعم الفني والمالي للمزارعين.[83]

بشكل عام، تُظهر هذه العوامل أنّ الانكماش في الناتج الزراعي هو حالةً تراكمية تتمحور في جوهرها حول الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التعسّفية، ما جعل القطاع الزراعي في حالةٍ من الهشاشة الشديدة، حيث تحوّل من مورد أساسي للغذاء والدخل إلى نشاط مهدّد بالانهيار.

8. التبادل التجاري الخارجي:

يُشكّل التبادل التجاري الخارجي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تربط بلدان العالم بعضها ببعض، بوصفه صورة من صور العلاقات الدولية واسعة الانتشار. ونظراً لأهمية هذه المبادلات، حرص المجتمع الدولي على تنظيمها بما يحقّق مصالح مختلف الأطراف، من حيث انتظام وتطوير المبادلات التجارية وتذليل الصعوبات، وذلك ضمن إطار منظمة التجارة العالمية World Trade Organization. وتسعى السلطة الفلسطينية إلى أن تكون جزءاً من هذه المنظومة، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع عدد من البلدان العربية والأجنبية، إضافةً إلى السعي للانضمام إلى هذه المنظمة، بما يُسهم في تعزيز اندماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العالمي.

جدول 2/20: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2020–2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[84]

البيان	2020	2021*	2022	2023*	2024	2025*
حجم التبادل التجاري	7,118	9,187	10,614	9,792	8,262	9,467
الصادرات	1,055	1,358	1,525	1,521	1,714	1,883
الواردات	6,063	7,830	9,089	8,271	6,548	7,584
العجز	5,008–	6,472–	7,564–	6,749–	4,834–	5,700–
نسبة الصادرات من الناتج المحلي (%)	6.8	7.5	8	8.2	10.7	11
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	82.6	82.7	83.2	81.6	73.8	75.2
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)	32.2	35.7	39.5	36.2	30.2	33.2

* توجد فروقات طفيفة ناتجة عن عمليات التقريب.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2020–2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

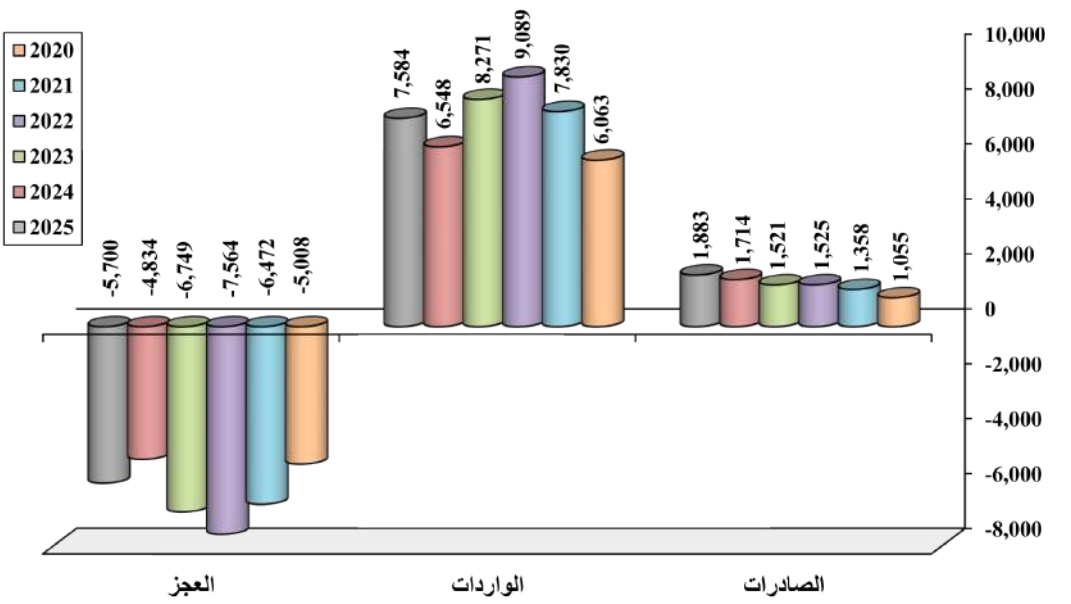

وتظهر مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية خلال السنوات 2020–2025 تراجعاً في حجم النشاط التجاري وارتفاعاً في العجز التجاري، مع وجود تحولات مهمة في سنتَي 2024 و2025. فقد بلغ حجم التبادل التجاري ذروته سنة 2022 عند 10.6 مليار دولار قبل أن يتراجع بشكل حاد في سنة 2024 إلى 8.3 مليار دولار، وهو أدنى مستوى خلال هذه الفترة، ثم استعاد نشاطاً جزئياً في سنة 2025 ليصل إلى نحو 9.5 مليار دولار. ويرجع هذا الانكماش الكبير في سنة 2024 بشكل أساسي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بفعل استمرار حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على قطاع غزة، وفرض القيود على حركة البضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة و"إسرائيل"، ما أثّر سلباً على قدرة المؤسسات الفلسطينية على التصدير واستيراد المواد الأساسية.[85]

وفيما يخص الصادرات، فقد بلغت نحو 1.9 مليار دولار سنة 2025، بعد أن كانت تبلغ نحو 1.5 مليار دولار سنة 2023، بما يعكس تعافي بعض القطاعات الإنتاجية بعد تحسّن نسبي في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، لا سيّما في قطاع المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية. في المقابل، انخفضت الواردات من نحو 8.3 مليار دولار في سنة 2023 إلى 6.5 مليار دولار في سنة 2024، ثم ارتفعت إلى نحو 7.6 مليار دولار في سنة 2025، ما يعكس جزئياً زيادة الطلب المحلي بعد الانفراج الجزئي في قيود الاستيراد (انظر جدول 2/20).

أما العجز التجاري، فقد تراجع مؤقتاً في سنة 2024 إلى نحو 4.8 مليار دولار مقارنة بعجز أعلى بلغ نحو 6.7 مليار دولار في سنة 2023، نتيجة الانخفاض الحاد في الواردات، لكنه ارتفع مرة أخرى في سنة 2025 إلى نحو 5.7 مليار دولار مع تعافٍ جزئي في النشاط التجاري. وتوضّح النسب المئوية أنّ نسبة الصادرات من الناتج المحلي ارتفعت في سنة 2025 إلى 11%، بينما بقي العجز التجاري كنسبة من إجمالي الواردات مرتفعاً عند 75.2%، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات لتغطية الطلب المحلي. كما بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي 33.2% في سنة 2025 (انظر جدول 2/20)، ما يشير إلى هشاشة الموقف الاقتصادي والتحديات البنيوية التي تواجه قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق توازن تجاري.

جدير بالذكر أنّ معظم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية خلال سنتَي 2024 و2025 يتركّز فعلياً في الضفة الغربية، في ظلّ القيود المشدّدة والمزمنة المفروضة على قطاع غزة، والتي حدّت من اندماجه في النشاط التجاري الخارجي والداخلي على حدٍّ سواء. وقد تعمّق هذا الاختلال الجغرافي في بنية التجارة الفلسطينية بصورة غير مسبوقة منذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، حيث جرى تعطيل الدور التجاري للقطاع بشكل شبه كامل، مقابل استمرار محدود للنشاط التجاري في الضفة الغربية ضمن هوامش ضيقة تفرضها منظومة القيود الإسرائيلية على الحركة والتبادل.

وفي هذا السياق، أدّت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة إلى شلل شبه كامل في منظومة التبادل التجاري فيه، نتيجة الإغلاق الكامل للمعابر ومنع التجار من الاستيراد أو التصدير، ما أفقد القطاع التجاري قدرته على العمل ضمن القنوات النظامية. وخلال فترة الحرب، اقتصر النشاط التجاري على عمل جزئي ومحدود، كان مدفوعاً في جوهره بتدفّق المساعدات الإنسانية فقط، دون وجود حركة تجارية حقيقية قائمة على آليات السوق أو التبادل الخارجي. ونتيجة لذلك، برز اقتصاد الظل باعتباره سمةً غالبةً للنشاط التجاري، حيث انتشرت البسطات والأسواق غير النظامية، واعتمدت غالبية السلع المعروضة على منتجات المساعدات الإنسانية التي أُعيد بيعها في الأسواق المحلية، لتأمين الحد الأدنى من السيولة والدخل للأسر، في ظلّ انهيار سلاسل التوريد الرسمية وغياب الدور التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية. ويعكس هذا الواقع اختلالاً بنيوياً عميقاً في الاقتصاد الغزي، ويؤكّد أنّ ما تبقّى من نشاط تجاري خلال الحرب لا يُعبّر عن تعافٍ اقتصادي، بل عن آليات بقاء اضطرارية فرضتها ظروف الحصار والتجويع وتدمير القاعدة الإنتاجية.

جدول 2/21: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2023-2024 (بالألف دولار)[86]

	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024
"إسرائيل"	5,714,557	5,111,997	1,277,616	1,465,880	4,436,941	3,646,117
الدول العربية الآسيوية	732,548	631,205	154,624	142,308	577,924	488,897
الدول الآسيوية الأخرى	1,713,145	1,225,084	31,348	34,420	1,681,797	1,190,664
الدول العربية في إفريقيا	172,701	137,960	3,402	5,350	169,299	132,610
الدول الإفريقية الأخرى	21,017	21,801	365	779	20,652	21,022
دول أمريكا الشمالية	123,606	104,825	23,107	22,954	100,499	81,871
دول أمريكا الوسطى	26,839	14,894	–	–	26,839	14,894
دول بحر الكاريبي	859	570	–	–	859	570
دول أمريكا الجنوبية	58,523	62,220	428	367	58,095	61,853
دول الاتحاد الأوروبي	890,275	706,391	18,302	25,035	871,973	681,356
باقي الدول الأوروبية	326,948	234,994	10,498	15,443	316,450	219,551
الدول الأوقيانوسية	10,347	9,672	1,696	1,548	8,651	8,124
متفرقات	557	873	–	–	557	873
المجموع	**9,791,922**	**8,262,486**	**1,521,388**	**1,714,084**	**8,270,535**	**6,548,404**

ملاحظة: توجد فروقات طفيفة في إجمالي الصادرات والواردات ناتجة عن عمليات التقريب.

الصادرات السلعية الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2024 (بالألف دولار)

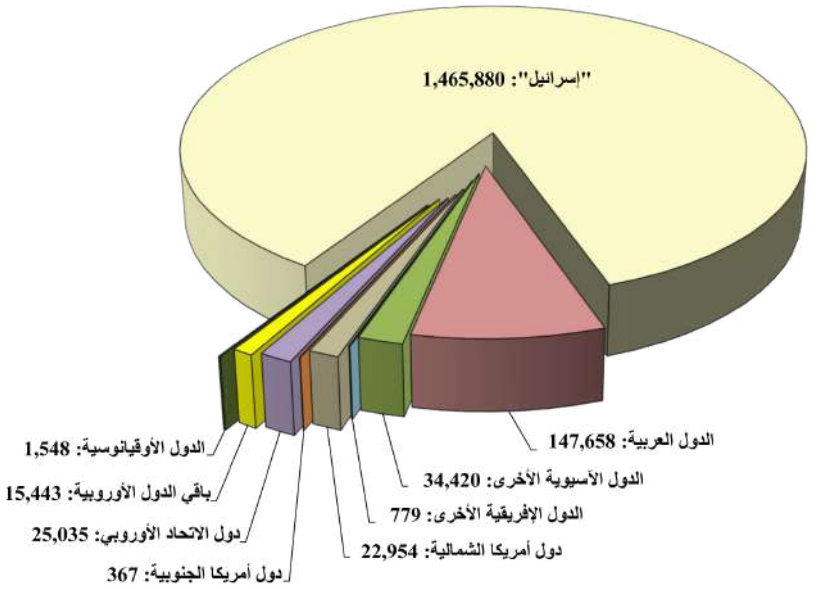

الواردات السلعية الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2024 (بالألف دولار)

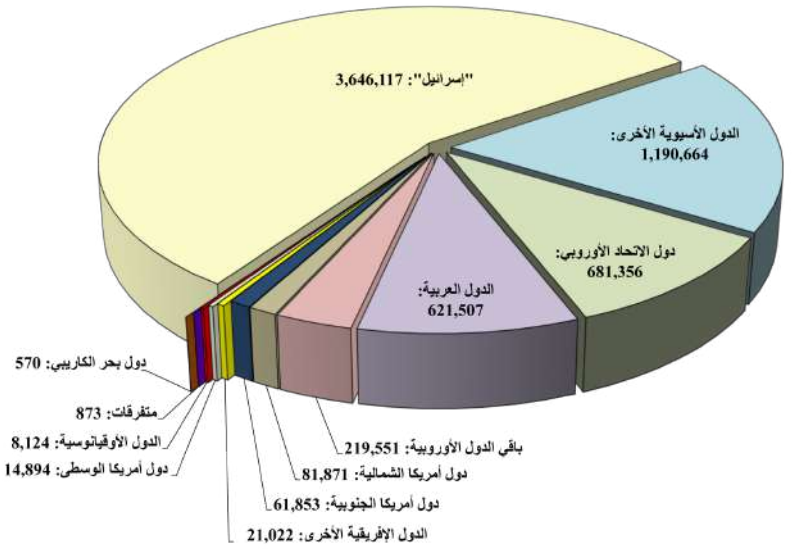

وعلى المستوى الجغرافي، تُظهر بيانات جدول 2/21 اختلالاً هيكلياً عميقاً في التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية للسلطة الفلسطينية في سنتَي 2023 و2024، تتجلّى أبرز ملامحه في الهيمنة شبه المطلقة لـ"إسرائيل" على حركة التبادل التجاري. فقد استحوذت "إسرائيل" في سنة 2024 على نحو 86% من إجمالي الصادرات السلعية بنحو 1.5 مليار دولار، مقابل 56% من إجمالي الواردات بنحو 3.6 مليار دولار، ما يعكس درجة عالية من التبعيّة التجارية والارتباط

القسري بالسوق الإسرائيلية. ويُعزى هذا الوضع إلى القيود المفروضة بموجب بروتوكول باريس Paris Protocol الاقتصادي، والتحكّم الإسرائيلي في المعابر والحدود، إضافة إلى القيود اللوجستية التي تحدّ من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النفاذ الحرّ إلى الأسواق الخارجية.[87]

في المقابل، سجّلت الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية سنة 2024 مستوى محدوداً بلغ نحو 148 مليون دولار، بما نسبته 8.6% من إجمالي الصادرات، في حين بلغت الواردات منها نحو 622 مليون دولار بنسبة 9.5%، وهو ما يشير إلى ضعف التكامل التجاري العربي – الفلسطيني على الرغم من القرب الجغرافي، نتيجة القيود السياسية وتعقيدات النقل وغياب قنوات تجارية مستقلة. كما جاءت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي هامشية للغاية بنحو 25 مليون دولار بنسبة 1.5% من إجمالي الصادرات، مقابل واردات مرتفعة نسبياً بلغت نحو 681.4 مليون دولار بنسبة 10.4% من إجمالي الواردات، بما يعكس اختلالاً في شروط النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، واعتماداً أكبر على استيراد السلع الصناعية والاستهلاكية الأوروبية دون قدرة موازية على التصدير.

9. الدعم الخارجي والمساعدات الأجنبية:

ارتبط الدعم الخارجي على الدوام بالحالة الفلسطينية، خصوصاً مع نشأة السلطة تحت الاحتلال واستتباعاته القاسية، وحاجتها الماسّة إلى هذا الدعم، الذي ارتبط أساساً بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أنّ التوسّع في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة قاد إلى توجيه الجزء الأكبر من هذا الدعم نحو تغطية العجز المشار إليه، مع توجيه جزء أقل أو محدود نحو المشاريع التطويرية.

جدول 2/22: تطوّر دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2020-2025 (بالمليون دولار)[88]

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
دعم الموازنة العامة	346	189	240	206	680	820
دعم المشاريع التطويرية	118	132	105	152	130	142
مجموع المساعدات الأجنبية	464	321	345	358	810	962
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	5.7–	30.8–	7.5+	3.8+	126+	18.8+
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	25.4	41.1	30.4	42.5	16.1	14.8

تطوّر دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2020–2025 (بالمليون دولار)

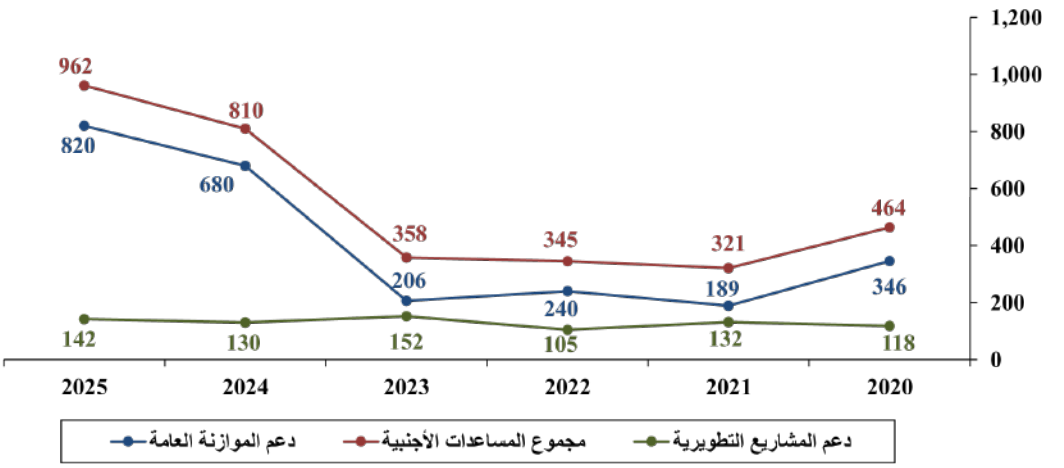

يُظهر تطوّر دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية خلال السنوات 2020–2025 تذبذباً حاداً يعكس هشاشة منظومة التمويل الخارجي وارتباطها الوثيق بالسياقات السياسية والأمنيّة. فقد انخفض مجموع المساعدات الأجنبية من 464 مليون دولار في سنة 2020 إلى 321 مليون دولار في سنة 2021، مسجّلاً تراجعاً سنوياً حاداً بنسبة 30.8%، قبل أن يشهد تعافياً نسبياً في سنتَي 2022 و2023 ليصل إلى 358 مليون دولار في سنة 2023، مدفوعاً بزيادة محدودة في دعم الموازنة ودعم المشاريع التطويرية. غير أنّ التحوّل الأكبر برز في سنة 2024، حيث قفز مجموع المساعدات الأجنبية إلى 810 ملايين دولار، مسجّلاً معدل نمو استثنائي بلغ 126%، ويُعزى ذلك أساساً إلى الارتفاع الكبير في دعم الموازنة العامة الذي توقّف عند 680 مليون دولار، في سياق الاستجابة الطارئة لتداعيات حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على قطاع غزة، والانهيار المالي الحاد الذي واجهته السلطة الفلسطينية، نتيجة تراجع الإيرادات واحتجاز أموال المقاصة.

في المقابل، تراجعت حصة المشاريع التطويرية بشكل ملحوظ في سنة 2024 لتبلغ 16.1% فقط من إجمالي المساعدات، مقارنة بنسب تجاوزت 40% في بعض السنوات السابقة، ما يعكس تحوّل أولويات المانحين من التمويل التنموي طويل الأجل إلى التمويل الإغاثي والطارئ الموجّه، لتغطية النفقات الجارية وسدّ فجوة العجز المالي.

ويتأكّد هذا الاتجاه في سنة 2025، حيث بلغ دعم المشاريع التطويرية 14.8% من إجمالي المساعدات التي بلغت نحو 962 مليون دولار، مسجّلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 18.8% عن سنة 2024. ويُشير هذا التراجع إلى انحسار الدعم الدولي مجدّداً، وتزايد اعتماد السلطة

الفلسطينية على تمويل غير مستقر وموسمي، الأمر الذي يفاقم من هشاشة التخطيط المالي ويحدّ من القدرة على تنفيذ برامج تنموية مستدامة.

وتكشف هذه المؤشرات أنّ دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية اتّسم بطابع ظرفي وغير مستدام، إذ خضع بدرجة كبيرة للاعتبارات السياسية والأمنية والاستجابات الطارئة، أكثر من ارتباطه برؤية تنموية طويلة الأمد، ما أسهم في ترسيخ الاعتماد على دعم الموازنة على حساب المشاريع الإنتاجية، وأضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على بناء قاعدة تنموية مستقلة.

خلاصة

تعكس المؤشرات السكانية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتَي 2024 و2025 حالة استثنائية غير مسبوقة، نتجت عن حرب الإبادة الجماعية والشاملة التي تعرّض لها قطاع غزة وتكثيف سياسات العدوان والقيود في الضفة الغربية، ما أفضى إلى تحوّلات جوهرية في البنية الديموجرافية والاقتصادية الفلسطينية.

فعلى الرغم من استمرار النمو السكاني وبقاء الخصائص الديموجرافية لمجتمع فتي يتمتّع بمعدلات خصوبة مرتفعة نسبياً، إلا أنّ الحرب خلّفت آثاراً ديموجرافية عميقة تمثّلت في خسائر بشرية واسعة النطاق، ونزوح قسري جماعي، واختلالات في التوزيع الجغرافي والتركيب العمري للسكّان. كما برزت فجوات حادة في الأوضاع الإنسانية والسكانية بين مناطق التواجد الفلسطيني، في ظلّ استمرار قضية اللاجئين بوصفها معطىً بنيوياً يعكس استدامة أزمة التشرّد وغياب الحلول العادلة.

اقتصادياً، دخل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة واحدة من أكثر مراحل الانهيار الاقتصادي حدّة في تاريخه المعاصر، لا سيّما في قطاع غزة الذي تعرّض لتدمير شبه كامل في بنيته التحتية والقدرات الإنتاجية. وقد تجسّد هذا الانهيار في انكماش غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع حادٍّ في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وارتفاع قياسي في معدلات البطالة والفقر، إلى جانب تفاقم واسع النطاق في انعدام الأمن الغذائي.

وكشفت هذه التطورات عن اختلالات هيكلية مزمنة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، أبرزها التبعية العميقة للاقتصاد الإسرائيلي، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، وهشاشة المالية العامة، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية. كما أسهم الدمار الواسع الذي لَحِقَ بقطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية في تقويض أسس التنمية البشرية وإضعاف القدرة المجتمعية والمؤسسية على التعافي.

في ضوء هذه المؤشرات، تتبلور عدة سيناريوهات محتملة للمشهد المستقبلي؛ فاستمرار العدوان والحصار من شأنه تعميق الانكماش الاقتصادي وتوسيع نطاق الأزمة الإنسانية والاجتماعية. أما في حال التوصل إلى تهدئة دائمة وفتح المعابر، فقد تبدأ مسارات إعادة إعمار جزئية، غير أنّ التعافي سيظل محدوداً وهشاً ما لم تُعالج القيود البنيوية والتبعية الاقتصادية القائمة.

في المقابل، يبقى السيناريو الأكثر إيجابية مشروطاً بتحوّل سياسي جوهري يوقف العدوان ويرفع الحصار، ويمكّن الفلسطينيين من بسط سيادتهم على مواردهم ومعابرهم، بما يفتح المجال لإعادة إعمار شاملة وتبنّي استراتيجية تنموية وطنية قائمة على تعزيز الإنتاج والانفتاح على الأسواق العربية والدولية وتقليص الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

وعليه، فإنّ الصمود الديموجرافي، على أهميته، يجب أن يتوازى مع مسار تنموي وسياسي شامل؛ حيث يظل مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مرهوناً بإنهاء الاحتلال وضمان السيادة على الأرض والموارد. كما يجب الانتقال من منطق الاستجابة الإغاثية إلى منطق الإعمار والتنمية المستدامة، عبر برنامج وطني متكامل يركّز على إعادة بناء البنى التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية، واستعادة الوحدة الجغرافية والمؤسسيّة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

هوامش

[1] لمزيد من التفاصيل حول التقديرات وحول الإسقاطات الديموجرافية لعدد الفلسطينيين في العالم حتى سنة 2050، انظر: يوسف كرباج وحلا نوفل، **الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2024** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2024)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2710.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2025)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2734.pdf

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[4] انظر: المرجع نفسه.

[5] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2024**.

[6] انظر: الجهاز المركزي للإحصاءالفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[7] انظر: المرجع نفسه.

[8] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/10/1، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDayOlderP2024A.pdf

[9] انظر: المرجع نفسه؛ والإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/10/1، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDayOlderP2025A.pdf

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[11] المرجع نفسه.

[12] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2025)، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2733.pdf

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2688.pdf
ملاحظة: بالنسبة لمعدل الزيادة الطبيعية والكثافة السكانية في الضفة والقطاع، لم يوفر الجهاز المركزي تحديثات لسنتي 2024–2025.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/9/8، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Literacy2024A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/9/8، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InterDayLiteracy2025A.pdf

[16] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2025 وعشية رأس السنة الجديدة 2026، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/31، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_PalPeopleEnd2025A.pdf

[17] المرجع نفسه.

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2024**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام** 2025؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2687.pdf

[19] Pesach Benson, Israeli Police Probe Fatal Shooting as Arab-Sector Murder Toll Climbs to 241, site of Israel.com, 10/12/2025, https://israel.com/crime/israeli-police-probe-fatal-shooting-as-arab-sector-murder-toll-climbs-to-241/

[20] Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2025*, no. 76, table 2.10, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2025/2.ShnatonPopulation/st02_10.pdf

[21] انظر: تقرير رسمي: انخفاض معدل الإنجاب في الأردن.. وارتفاع طفيف بولادات التوائم عام 2024، موقع رؤيا الإخباري، 2025/10/12، انظر: https://royanews.tv؛ واليوم العالمي للسكان، موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2024/7/11، في: https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/News/Public_News/Population_Day.pdf

[22] UNRWA in Action, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), June 2025, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_action_2025_f.pdf

[23] Ibid.; and UNRWA in Action, UNRWA, July 2024, https://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_action_2024_eng_v3.pdf.

[24] Syria, Lebanon and Jordan Emergency Appeal 2025: Progress Report, for the reporting period 1 January – 30 June 2025, UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/syria_lebanon_and_jordan_ea_progress_report_2025.pdf

[25] تقرير يرصد أوضاع فلسطينيي سوريا خلال 2025: استمرار التدهور الإنساني والمعيشي، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2026/2/6، في: https://refugeesps.net/post/33628؛ وفلسطينيو سوريا في 2025: 40% ما زالوا نازحين وهشاشة إنسانية رغم التحولات، موقع تلفزيون سوريا، 2026/2/18، انظر: https://www.syria.tv/

[26] تقرير يرصد أوضاع فلسطينيي سوريا خلال 2025: استمرار التدهور الإنساني والمعيشي، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2026/2/6.

[27] فلسطينيو سوريا في 2025: 40% ما زالوا نازحين وهشاشة إنسانية رغم التحولات، موقع تلفزيون سوريا، 2026/2/18.

[28] UNRWA in Action, UNRWA, July 2024; and UNRWA in Action, UNRWA , June 2025.

[29] See "Palestinian Population in Lebanon: Findings from UNRWA's Digital Identity Verification," UNRWA, 2025, https://www.un.org/unispal/document/report-palestinian-population-in-lebanon-findings-from-unrwas-digital-identity-verification/

[30] See Ibid.

[31] انظر: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإدارة الإحصاء المركزي–لبنان، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017: النتائج الرئيسية** (بيروت: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، 2018)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2356.pdf

[32] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ و"مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023: المؤشرات الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في: https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Health/KIR_DHS2023.pdf

[33] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[34] أرقام تقريبية لأقرب نسب عشرية، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[35] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ وانظر:
Department of Health, Annual Report 2024, UNRWA, 2024, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2024_annual_report_version_l_res.pdf

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2025**؛ وانظر:
UNRWA in Action, UNRWA, June 2025, and Department of Health, Annual Report 2024, UNRWA, 2024, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2024_annual_report_version_l_res.pdf

[37] See Department of Health, Annual Report 2024, UNRWA, 2024.

[38] انظر: د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 2024/6/20، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/6/20، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_WorldRefugeesDay2024A.pdf

[39] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2025**.

[40] للاطلاع أكثر حول مخطط التهجير الإسرائيلي – الأمريكي والسياسات الاقتصادية لمواجهته انظر: رائد حلس، السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري الإسرائيلي للفلسطينيين في قطاع غزة أكتوبر 2023 – مارس 2025، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار/ مايو 2025، في:
https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_RaedHillis_EcoPol-DisPal-GS_Oct23Mar25_5-25.pdf

[41] اختتام أعمال ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثاني ببيان يدعم المقاومة، **القدس العربي**، لندن، 2024/6/29.

[42] انظر: "فلسطينيي الخارج" يجمع نحو نصف مليون دولار دعما لغزة"، قدس برس، 2024/3/22، في:
https://qudspress.com/123161

[43] انظر: فلسطينيو الخارج: الفراغ السياسي وتوقف العمل الوطني أضعفا مواجهة التهجير، الجزيرة.نت، 2025/4/12، في: https://aja.ws/w8vf3k

[44] المؤتمر الوطني الفلسطيني يختتم فعالياته في الدوحة، الجزيرة.نت، 2025/2/19، في: https://aja.ws/3i4acy

[45] "فلسطينيو الخارج" يطلق هيئة وطنية شعبية لمواجهة الضم والتهجير والإبادة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2025/11/15، في: https://palinfo.com/news/2025/11/15/981957/

[46] See Ahmet Alioglu, Digital Occupation: Pixelated Propaganda, Censored Platforms and the Battle for Narrative in Gaza, site of AlJazeera Centre for Studies, 5/5/2025, https://studies.aljazeera.net/en/analyses/digital-occupation-pixelated-propaganda-censored-platforms-and-battle-narrative-gaza

[47] الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا يطالب بفرض عقوبات على إسرائيل، وكالة وفا، 2025/5/26، في:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/122157

[48] "اتحاد الجاليات": تصريحات ترمب مرفوضة وشعبنا سيبقى صامدا على أرضه، وكالة وفا، 2025/2/6، في:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/113472

[49] الجاليات الفلسطينية في إيطاليا: الاحتلال هو أقسى ظواهر الإرهاب والعدوان ولا سلام دون حقوق شعبنا المشروعة، وكالة وفا، 2025/2/2، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/113190

[50] رابطة الجالية الفلسطينية في بريطانيا تنظم جلسة برلمانية حول "المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال"، وكالة وفا، 2025/7/8، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/125249

[51] يوثق اللجوء.. إطلاق موقع موسوعة المخيمات الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2025/2/19، في: https://aja.ws/49d4v2

[52] حملة شعبية تطالب بتوحيد القيادة الفلسطينية، موقع مركز العودة الفلسطيني، 2024/3/27، في:
https://prc.org.uk/ar/news/6145

[53] مركز العودة الفلسطيني يفتتح مؤتمراً دولياً حول غزة: دعوة لتسمية الإبادة الجماعية والمطالبة بالمساءلة، مركز العودة الفلسطيني، 2025/2/23، في: https://prc.org.uk/ar/post/4880

[54] انظر: صفحة "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين"، منصة فيسبوك، في: https://www.facebook.com/

[55] انظر: 70 مليار دولار خسائر غزة الاقتصادية بعد عامين من الحرب، الجزيرة.نت، 2025/10/7، في: https://aja.ws/20ki8u

[56] انظر: 30 طناً من الأنقاض تحاصر كل شخص في غزة، الجزيرة.نت، 2026/1/23، في: https://aja.ws/psc1zd

[57] انظر: صفحة المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، تطبيق تلغرام، والجزيرة.نت، 5 و2025/10/10.

[58] انظر: المجاعة تصبح حقيقةً مؤكدةً لأول مرة في غزة، موقع منظمة الصحة العالمية، 2025/8/22، في: https://www.who.int/ar/news/item/28-02-1447-famine-confirmed-for-first-time-in-gaza

[59] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2024)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2025)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42024A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2026)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42025A.pdf

[60] انظر: الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الحصاد الاقتصادي الفلسطيني لعام 2025 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2026، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/21، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_EconomicForecast2026A.pdf

[61] بالنسبة للسنوات 2020–2024، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_Rainbow/documents/Quarterly%20National%20Accounts%202000-2025.%20Afdf.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025)**.

[62] UNCTAD report warns of economic collapse in the Occupied Palestinian Territory, calls for urgent reconstruction, site of United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 25/11/2025, https://unctad.org/news/unctad-report-warns-economic-collapse-occupied-palestinian-territory-calls-urgent

[63] انظر: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الثانية والسبعون، جنيف، 24–2025/11/28، TD/B/72/3، موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2025/9/30، في: https://unctad.org/system/files/official-document/tdb72_d3_ar.pdf

[64] بالنسبة للسنوات 2020–2024، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025)**.

[65] المراجع نفسها.

[66] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2020–2024، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_Rainbow/documents/Quarterly%20National%20Accounts%202000-2025.%20Afdf.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025)**.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2020–2025، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/f1.pdf

[67] بالنسبة للسنوات 2020–2024، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025).**

[68] المراجع نفسها.

[69] بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2020–2024، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025).**

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2020–2025، انظر:

CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/f1.pdf

[70] بالنسبة إلى الدَّين العام، انظر: جدول (20): الدَّين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:

https://fayupjvyvxedvgathafk.supabase.co/storage/v1/object/public/cms-uploads/documents/1772093976003-0f8ou95g9okg.xlsx

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025).**

[71] انظر: جدول (19): الإيرادات والنفقات العامة ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، سلطة النقد الفلسطينية، في:

https://fayupjvyvxedvgathafk.supabase.co/storage/v1/object/public/cms-uploads/documents/1772093834203-ulgtm5wgt4g.xlsx

[72] انظر: "المالية": إسرائيل تحتجز 7 مليارات شيكل من أموال المقاصة منذ 2019، **الأيام**، رام الله، 2025/3/21، في:

https://www.al-ayyam.ps/public/pdfs/2025/03/21/all/all.pdf

[73] انظر: مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية: دورة (تشرين أول – كانون أول، 2025) الربع الرابع 2025، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026/2/18، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSYQ42025A.pdf؛ ود. علا عوض، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2024 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/4/30، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InterWorkDay2025A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي للضفة الغربية: 2024** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2025)، في: https://www.pcbs.gov.ps/media/5sultexj/book2717.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/15، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSY2022A.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/2/15، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2022-LF-year-ar.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/2/23، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-2-2021-LF-ar.pdf

[74] الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الحصاد الاقتصادي الفلسطيني لعام 2025 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2026، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/21.

[75] انظر: مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية: دورة (تشرين أول – كانون أول، 2025) الربع الرابع 2025، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026/2/18.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2026/2/18، الذي حدّد سعر الصرف بـ 3.098.

[76] انظر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/15.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/2/15، الذي حدّد سعر الصرف بـ 3.529.

[77] Gaza Strip: IPC Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Special Snapshot, September 2024 – April 2025, site of United Nations (UN), 17/10/2024, https://www.un.org/unispal/document/gaza-strip-ipc-report-sep24-apr25/

[78] See UN Agencies Welcome News That Famine Has Been Pushed Back in the Gaza Strip, but Warn Fragile Gains Could Be Reversed Without Increased and Sustained Support, site of World Health Organization (WHO), 19/12/2025, https://www.who.int/news/item/19-12-2025-un-agencies-welcome-news-that-famine-has-been-pushed-back-in-the-gaza-strip-but-warn-fragile-gains-could-be-reversed-without-increased-and-sustained-support

[79] انظر: الإحصاء وسلطة النقد: ركود عميق يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني في نهاية 2025، موقع النجاح الإخباري، 2025/12/21، في: https://nn.najah.edu/news/Economy/2025/12/21/543475/

[80] بالنسبة للسنوات 2020–2024، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين حسب الربع للأعوام 2011–2025 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2025)**.

[81] المراجع نفسها.

[82] انظر: غزة – تضرر نحو 87% من الأراضي الزراعية، ووقف إطلاق النار "فرصة" لإعادة التأهيل، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2025/10/31، في: https://news.un.org/ar/story/2025/10/1143652

[83] See West Bank: 72,000 Families Urgently Require Emergency Agricultural Assistance, New FAO Survey Finds, site of Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 24/12/2025, https://www.fao.org/newsroom/detail/west-bank--72-000-families-urgently-require-emergency-agricultural-assistance--new-fao-survey-finds/en

[84] بالنسبة للسنوات 2020–2024، انظر: إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين للفترة 2000–2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_Rainbow/documents/AttachmentA&E%20dsagjhkl.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2025، انظر: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع 2024–2026، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/2/23، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_Rainbow/documents/Trade-Monthly%202011-2026dewgdbhgjyt.xlsx

[85] للمزيد انظر:
Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory, Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People, UNCTAD, Seventy-second session, Geneva, 24–28/11/2025, UNCTAD, 30/9/2025, https://unctad.org/system/files/official-document/tdb72_d3_en.pdf

[86] انظر: إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية للفترة 1996–2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/3، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_Rainbow/documents/attachment%20A&Efdhgf.xlsx

[87] للمزيد انظر:
Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory, Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People, UNCTAD, Seventy-second session, Geneva, 24–28/11/2025, UNCTAD, 30/9/2025.

[88] جدول (19): الإيرادات والنفقات العامة ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، سلطة النقد الفلسطينية، في: https://fayupjvyvxedvgathafk.supabase.co/storage/v1/object/public/cms-uploads/documents/1772093834203-ulgtm5wgt4g.xlsx

The Palestine Strategic Report 2024-2025

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024-2025

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2024–2025 الذي يصدر للمرة الرابعة عشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2025؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-069-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net